

وتقوية الطلب الداخلي والخارجي، من خلال تعزيز تنافسية المقاولات المغربية بشتى أصنافها وتشجيعها على دخول الأسواق العالمية.

وكان أملنا كبير أن تساهم هذه الالتزامات والوعود في تطوير اقتصادنا الوطني وتعزيز تنافسيته والارتقاء به إلى مصاف الدول الصاعدة القادرة على التموغ الجغرافي والتنموي الإقليمي والعالمي مع الحرص على تدعيم القدرة الشرائية للمواطنين، لما يستجيب للحاجيات الاجتماعية الملحة ويحقق الاستقرار والسلم الاجتماعي ببلدنا.

لذا نسألكم السيد رئيس الحكومة باسم فرق المعارضة: ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل تقوية المقاولات الوطنية وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي؟

والى أي حد ساهمت هذه السياسة في دعم القدرة الشرائية للمواطنين والمحافظة عليها؟

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لمتدخل عن فرق الأغلبية.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملت الحكومة رغم سنوات الأزمة على الحفاظ على الغلاف المالي المخصص للاستثمار على مدى ثلاث سنوات حيث نجدها خصصت بمبلغ مهمة توضح ذلك جليا الأرقام التالية:

ففي سنة 2011 بلغ حجمه 167 مليار درهم، سنة 2013: 180.3 مليار درهم، وسنة 2014.. وسنة 2015: 189 مليار درهم، فبقراءة بسيطة لهذه الأرقام نجد أن الحكومة بذلت مجهودات جبارة للحفاظ على مبالغ الاستثمار باعتباره رافعة أساسية للتنمية ومحركا أساسيا للدورة الاقتصادية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في فرق الأغلبية ننوه بمجهودات الحكومة لدعم الاستثمار العمومي، وذلك عبر مواصلة تنفيذ المشاريع الكبرى للبنية التحتية وتحسين مناخ الأعمال الذي حفز الاستثمار الخاص المدر للثروة والذي ارتقت بموجبه بلادنا ب 16 نقطة في ترتيب الدول الصاعدة من الرتبة 89 إلى الرتبة 71.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إذا كنا كأغلبية نسجل للحكومة التحسن الكبير الذي عرفه الاستثمار الأجنبي، وإقبال الرأسمال العالمي على المغرب كوجهة استثمارية وواعدة

محضر الجلسة رقم 983

التاريخ: الأربعاء 10 من صفر 1436هـ (03 ديسمبر 2014م).

الرئاسة: الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة صباحا والدقيقة الأربعين.

جدول الأعمال: تقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع: "إشكالات الاستثمار ورهانات المحافظة على تنافسية المقاولات والقدرة الشرائية للمواطنين".

الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات الوزيرات المحترمات،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسيدات المستشارتين المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "إشكالات الاستثمار ورهانات المحافظة على تنافسية المقاولات والقدرة الشرائية للمواطنين".

ونشرع الآن في معالجة الأسئلة التي توصل بها السيد رئيس الحكومة تباعا وأفتح باب التدخلات والكلمة لأول متدخل من فرق المعارضة.

المستشار السيد ناجي فخاري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله

وصحبه إلى يوم الدين،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق المعارضة بمجلسنا الموقر نسألكم في موضوع "إشكالات الاستثمار ورهانات المحافظة على تنافسية المقاولات والقدرة الشرائية للمواطنين".

فقد التزمت السيد رئيس الحكومة في إطار البرنامج الحكومي بمواصلة العمل من أجل بناء اقتصاد وطني تنافسي، يساهم في تحقيق نمو قوي ومستديم منتج لفرص الشغل، اقتصاد متضامن يقوم على تشجيع الاستثمار

السيد الحبيب شوباني الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السادة الوزراء،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
منطق الاشتغال.

السيد الرئيس:

في أي إطار؟

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

نعم في إطار تنظيم عمل الجلسة.

السيد الرئيس:

إلى حد الآن ليس هناك أي...

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

توصلنا بمراسلة البارحة على الساعة السابعة مساء يستفاد منها أن هناك مراجعة لمنطق إدارة هذه الجلسة، والحال أن السيد رئيس الحكومة توصل بمجموعة من الأسئلة عددها 7 أسئلة شفهية موجهة من طرف جميع الفرق والمجموعات المحترمة، وأعد بشأنها جوابا واحدا كما جرت العادة بذلك. نريد منكم، السيد الرئيس، توضيح مضمون هذه المراسلة التي تقول توزيع محاور جلسة المساءلة الشهرية بناء على رغبة فرق المعارضة، لم نفهم مضمون هذه المراسلة. شكرا.

السيد الرئيس:

صحيح تمت، أبعيت تفكر على أنه تمت مراسلة السيد رئيس الحكومة والفرق البرلمانية بالبحور في تاريخ 2014/10/13، وبالتالي تمت مراسلة السيد رئيس الحكومة بمجموعة من الأسئلة من 3 نوفمبر 2014 إلى 13 نوفمبر 2014.

وفي واحد من الشهر، توصلت الرئاسة فعلا بلائحة من طرف السادة رؤساء فرق المعارضة، وتم تناولها بالأمس في ندوة الرؤساء الذي غابت عنه الحكومة مع الأسف كما هي عاداتها، وكما سنأوتوه من السادة رؤساء الفرق البرلمانية أنهم في إطار عقلنة الأسئلة، وفي إطار الأسئلة الماضية يوضحون عملهم في هذه اللائحة.

ولكن، طبعاً ما يلزم السيد رئيس الحكومة هو ما حددته، ما حدده النظام الداخلي في فصله 241 في مدة زمنية محددة تم احترامها 100%، وإذا كانت هناك خطوة جديدة لعقلنة العمل داخلية في الإطار، فلا أرى شخصياً هناك تعارض في هذا العمل.

وإذا أراد أحد الإخوان في المعارضة أن يوضح، فله ذلك.

بشهادة المنظمات الدولية، فإننا نثير انتباه الحكومة إلى المزيد من دعم المقاولات الوطنية وتشجيع الاستثمار الوطني.

السيد رئيس الحكومة المحترم، سؤالنا: ما هي إستراتيجيتكم لمعالجة الإشكالات التي تعوق تنفيذ الاستثمار وأداء دوره في المحافظة على تنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل هل هناك من متدخل؟ لا.
الكلمة لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة الوزراء،
إخواني المستشارين،

السيد رئيس الحكومة المحترم، رغم الظرفية الاقتصادية العالمية استطعت التحكم في المديونية والإبقاء على عجزها الحالي، رغم إكراهات عجز الميزان التجاري الذي لم يستقر توازنه بعد بفعل اللاتوازن بين الواردات والصادرات، ومع ذلك ومن خلال دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة ماليا ومؤسساتيا، رفعت من نسبة الاستثمار الأجنبي بالمغرب، ورفعت كذلك من ميزانية الاستثمار العمومي، مما خلق نسبة نمو مقدر من خلال دعم الطلب الداخلي، وهو شيء صعب أن يتحقق التحكم في عجز المديونية وتحقيق النمو، وهذا ما نلمسه على مستوى المناصب المالية في الوظيفة العمومية، والمؤسسات العمومية بميزانية 2015 والتي بلغت 22.500 تجاوزا لرقم 18.000 للسنة الفارطة.

إضافة إلى رفع مناصب الشغل بالقطاع الخاص، ومع ذلك يظل حجم التحدي كبير جدا، مما يفرض مزيد من التحكم خاصة على مستوى الحكامة ودعم المنافسة دعماً لمستقبل اقتصاد واعد.

ولذلك، نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم، ما هي الإجراءات التي ستخذونها أو اتخذتموها في السنة الفارطة من خلال الميزانية الحالية، دعماً لهذا البعد الاستراتيجي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة هذا المحور، أفضلو السيد رئيس الحكومة.

تفضل ألسي بنشماش.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

حضرات الأخوات والإخوان الكرام،

بما أن المراسلة التي يتحدث عنها السيد الوزير المحترم تعني المعارضة، فإنني أتشرف بتقديم التوضيحات التالية:

أولا، لو كان السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يحضر اجتماعات ندوة الرؤساء التي غاب عنها منذ أكثر من سنة ونصف، لكننا في غنى عن هذه النقاشات المسطرية.

ثانيا، نحن فرق المعارضة متمسكون بمحور الجلسة، التي راسلم فيها السيد رئيس الحكومة المحترم منذ أكثر من شهر، وليس في نيتنا على الإطلاق تغيير محور الجلسة.

المضمون ديال المراسلة ديالنا، في إطار عقلنة جلسات المساءلة الشهرية، وسعيا نحو ضمان أقصى درجة ممكنة من الاستفادة من الحوار بين البرلمان وبين الحكومة المحترمة، اقترحنا بما أن المحور دالجلسة موضوع شائك وكبير وشاسع وطويل، خرجنا منه خمسة ديال المواضيع متكاملة، على أساس أن كل لفريق برلماني سيتناول موضوعا بعينه، موضوعا بعينه، جانبا بعينه.

ونتمنى من السيد رئيس الحكومة أن يجيب عن هذه المحاور كل على حدة، من أجل أن نضمن الاستفادة القصوى، وشكرا.

السيد الرئيس:

غير أريد أن أوضح أن السيد رئيس الحكومة ملزم فقط بالأسئلة التي تصله في الموعد الذي حددته المادة 241 من النظام الداخلي، باش نكونوا موضوعيين.

كنا طبعيا يمكن أن نتجنب هذا النقاش لو كانت الحكومة ممثلة كما يمكنها ذلك في ندوة الرؤساء، ولكن مع الأسف، مع الأسف، لم تتمكن من ذلك.

والآن، أظن أن الأمور واضحة، السيد رئيس الحكومة توصل بالسؤال في 10.13، بالأسئلة ما بين 3 نوفمبر و13 نوفمبر، مجموعة من الأسئلة كما ينص على ذلك النظام الداخلي في المادة 240، فإذا كانت تدخلات السادة البرلمانيين تريد توضيح الأسئلة من جديد في محاور أخرى، ولكنها لا تلزم السيد رئيس الحكومة، موضوعيا باش نكونوا موضوعيين.

فإذا تفاعل معها فيما هيأه لكم من جواب في جوابه فله ذلك، وإذا تمسك فقط بالمحاور التي توصل بها منذ الآن شهر، فالنظام الداخلي الذي صوتم عليه وتعرفونه يعطيه ذلك.

شكرا، السيد رئيس الحكومة.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن ولاء.

السيد الرئيس.

إذا كان الإخوان في المعارضة يريدون تجزيء الأسئلة، فليجزؤوها من البداية، لا يمكن أن يرسلوها جملة في البداية ويجزؤوها عند الجواب في البارحة على الساعة السابعة ليلا، أنا جاتي كرجة جاوبت عليها كرجة، شوف على الله واش هاذ الهدرة تكونوا تفهموها، لأنه ظهر ليا ما بقناش كهدروا بالعربية، ولينا كهدروا بشي .. مايقبتش كنفهم، وغادي نجاب كنعرف غير الأسئلة والجواب ديالي، والتعقيب ديال السادة النواب والتعقيب ديالي، حاجة أخرى لن أقبها، وإلى كانت شي حاجة للمستقبل ذيك الساعات ماشي مشكل.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود أن أشكر أعضاء مجلسكم الموقر على اختيار هاذ الموضوع الذي يوجد في صلب أولويات الحكومة، اعتبارا لكون الاستثارة والمقاولة محركين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعامل الرئيسي لتحقيق الرخاء والرفاه للمواطنين.

بداية لا بد من التأكيد على أن العمل الحكومي ركز منذ تنصيب الحكومة على ثلاث أهداف رئيسية وهي كالتالي، بغض النظر عن كل الوثائق التي كانت حين يباشر الإنسان اللجة فإنه ينتبه أنه في إطار البرنامج الحكومي، هنالك أولويات يعني تخرج بطريقة طبيعية كان يقتضها السؤال المتكرر للزائرين، الذين يعني يأتون لرئيس الحكومة المعين حديثا، ليسألوه عن سياسته ويسألوه عن أولوياته.

ما هي الأولويات التي..؟ فالأولويات التي كنت أجب عنها والذي أشعر بها وبأهميتها ثلاثة.

الأولى معالجة الاختلالات الكبرى التي تعرفها أهم السياسات والمرافق العمومية وخاصة القضاء والصحة والتعليم والإدارة والمالية العمومية؛

ثانيا، تسهيل عمل المقاولات وتحسين مناخ الأعمال؛

ثالثا، تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، ولاسيما الاعتناء بالفئات المهمشة التي لم تستفيد بالشكل المطلوب بالنمو الذي حققه المغرب منذ الإستقلال.

وسأختصر في ما يلي على الإجراءات المتخذة وتلك الجاري تنفيذها لتقوية المقاولة الوطنية وتحسين تنافسيتها وتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي، قبل التطرق إلى الإجراءات الرامية إلى دعم القدرة الشرائية للمواطنين والمحافظة عليها.

السيد الرئيس،

فيما يخص تحسين مناخ الأعمال، إن تحسين مناخ الأعمال يقتضي أولا

الداخلي الخام ديالنا من المديونية.

إن الحكومة ومن منطلق وعيها بكون تحسين مناخ الأعمال رافعة أساسية للاستثمار والتنمية، قد وضعت برنامجا طموحا يمحور حول 9 أورش إستراتيجية، تم تحسين حياة المقاول والمستهتمين.

وفي إطار تنفيذ هذه الأورش تم إنجاز عدة تدابير لفائدة المقاول والاستثمار، وبالمناسبة راه غادي نتكلم على واحد العدد ديال الأمور والإجراءات والقرارات اللي بقي بعضها كينتظر 10 سنين وبقي بعضها كينتظر 20 عام، وأصبحت في مجال الحلم بالنسبة للفاعلين السياسيين كلقانون التنظيمي للمالية، والقانون مسطرة البناء وغيره وغيره.

أولا إصدار مرسوم الصفقات العمومية، الذي ممكن من تعزيز الشفافية والتخفيف من الوثائق المطلوبة وتيسير ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للصفقات العمومية والتنصيب على مبدأ الموازنة الصناعية.

ثانيا، تفعيل المقتضيات المتعلقة بتقديم التسبيقات للمقاولات، وتقديم مشروع قانون يتعلق برهن الصفقات العمومية لرفع القدرات التمويلية للمقاولات التي تعمل في مجال الصفقات العمومية.

- إصدار المرسوم المتعلق بضابطة البناء، لتبسيط وتعزيز شفافية المساطر المتعلقة برخص البناء والسكن والتعمير وإحداث الشباك الوحيد للتعمير.

بطبعة الحال يمكن أن يقال أن بعض الأمور من هاذ الشي باقي ما كيناش من الناحية العملية وهذا صحيح، لأنه الإجراءات الإدارية كما لا يخفى دائما لا تتبع التقين فورا ومباشرة بالإضافة إلى المقاومة التي تكون عند الإدارة.

- إصدار القانون المتعلق بمؤسسات الإئتمان، والذي يتضمن إطارا قانونيا للبنوك التشاركية، مما سيمكن من تنوع عروض التمويل المتوفرة وجلب استثمارات جديدة لبلادنا، هذا كان في مجال الأحلام.

- المصادقة على القانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي ينتظر أن يعطي تنفيذه دفعة قوية للاستثمار ببلادنا بحول الله، ما تبقاش الإدارة تتعمل فقط مللي تتكون تتعمل، والقطاع الخاص غادي يمكن يكون مشاريع تيسثمروا فيها بجوج وتعملوها بطريقة مشتركة.

- المصادقة على القانون التنظيمي للمالية.

- المصادقة على قانون يتعلق بالأوامر بالأداء يرمي إلى تمكين الشركات من استرداد ديونها وفق مسطرة قضائية مبسطة وسريعة.

- إعداد مشروع قانون يوطر المقاول الذاتي بهدف تطوير روح المبادرة والمقاولة لدى الشباب، وتشجيع القطاع غير المنظم على الإدماج في النسيج الاقتصادي المهيكل.

- إعداد مشروع قانون يروم تعزيز حقوق المساهمين وإصلاح نظام الانتفاقيات المقننة بشركات المساهمة.

- إعداد مشروع قانون لتمكين الأشخاص الناطين لتأسيس المجموعات

ضبط التوازنات الماكرو اقتصادية التي تشكل أساسا لتوفير مناخ عمل يطمئن فيه الفاعلون الاقتصاديون، الوطنيون والدوليون على أموالهم واستثماراتهم، وتكون لديهم ثقة في المستقبل تخولهم إطلاق برامج استثمارية على المديين المتوسط والبعيد، أنه أولا وقبل كل شيء لابد وأن تكون السولة في حالة من الراحة من الناحية المالية، وإلا كيف يستثمر الآخرون في دولة مخنوقة بديون تتجاوز إمكانياتها، ومخنوقة بالتزامات مرتبطة بعوامل خارجية.

كمن البترول مثلا، وغيره وخصوصا أننا لما تحملنا المسؤولية وجدنا أن ثمن البترول كان بين 110 و120 دولار، وهذا ما بادرت إليها الحكومة منذ الشهور الأولى لتوليها المسؤولية باتخاذ إجراءات إستعجالية وجريئة لضبط هذه التوازنات.

وبهذه الخصوص، فقد نجحت الحكومة بفضل الله تعالى في توقيف المنحدر السلبي على مستوى المالية العمومية والتوازنات الخارجية، حيث تم في ظرف سنة واحدة تقليص عجز الميزانية بما يقارب نقطتين من الناتج الداخلي الخام من 7.3% سنة 2012 إلى 5.2% سنة 2013، خاص الناس يقاوا عاقلين على هاذشي وكشكركم اللي كتعطيووني الفرصة نبقى نعود هاذ الكلام باش يقاوا الناس واعيين به، العجز راه كان 7.3% على حساب الحساب ديالنا احنا، أما الحساب ديال صندوق النقد الدولي فكان 7.7% لأن هما مكيسبوش المداخل ديال الخوصصة.

كما استطعنا تقليص عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات من 9.7% سنة 2012 إلى 7.6% سنة 2013، مع التحكم في نسبة التضخم في ما دون 2% وهذا مؤشر كبير على أنه الأسعار لم ترتفع كما يقال.

وتواصل تحسن المؤشرات الكبرى خلال سنة 2014 إذ ينتظر أن يتقلص عجز الميزانية إلى 4.9% في هذه السنة 2014 والسنة المقبلة إن شاء الله الرحمان الرحيم، نحن على رقم 4.3%، وبطبيعة الحال الهدف هو نصلو 3.5% باش نكونوا في (Les norms) باش منكونوش في الدول اللي عندها (Clignotant) كيشي للأحمر، إذ ينتظر أن يتقلص عجز الميزانية إلى 4.9% وعجز الحساب الجاري إلى 6.3% من الناتج الداخلي الخام.

كما تم إيقاف التراجع الذي عرفه احتياطي العملة الصعبة منذ 2010 وهو اليوم يبلغ ما يناهز 21.7 مليار دولار، أي ما يزيد عن 5 أشهر من الواردات، تذكروا أننا لما جينا لقينا حوالي 4 أشهر ينقص قليلا أو يزيد قليلا، وينتظر 3 أشهر كنعتر هي الخطأ، وينتظر أن يعرف معدل المديونية سنة 2015 استقرارا مقارنة مع السنة الحالية ليأخذ في التراجع بدء من سنة 2016 إن شاء الله الرحمان الرحيم، لأنه كين كلام بزاف على المديونية غير صحيح، هاذ السنة 2015 إن شاء الله كيقولوا غنستدو تقريبا قد 2014 و2016 نبدأو كنعصو باش نمشيو بواحد المنحي تنازلي إن شاء الله الرحمان الرحيم حتى نوصلوا على الأقل تحت من 60% من الناتج

فين مشاو؟ مشاو في الإقتصاد الوطني ولفلوس اعطيناها الأكاديميات وقلنا لها خصي الشركات اللي بناو المدارس وبنوا الثانويات فين مشاو هاد الفلوس؟ مشاو باش يشجعو المقاولة اللي كان البعض منها غادي يسد وربما البعض منها يكون يسد.

- تخفيض متأخرات الدولة تجاه شركات المحروقات حيث لم تعد تتعدى 9.3 مليار درهم نهاية شهر غشت، خاص الناس ديال المحروقات يجيو يهدرو بلي جيت لقيت 15 مليار ديال الدرهم، وكانت واحد الوقت 21 مليار ديال الدرهم دبا 9.3 مليار ديال الدرهم وعلى حساب اللي تقولوا الإخوان ديال المالية من هنا لنهاية دجنبر إن شاء الله غادي تكون 7 دالمليار ديال الدرهم صحيح السيد الوزير؟

وقد كان لمختلف هذه الإصلاحات أثر إيجابي على صورة المغرب ويمكن الوقوف مثلا على المؤشرات التالية.

تقدمت بلادنا في تقرير "Doing Business" الذي يصدره البنك الدولي ب 16 درجة، مقارنة بالنسبة الماضية من المرتبة 87 إلى 71، وب 26 درجة مقارنة بسنة 2012 حتى إلى ما بغيتوش نحسبو هاد المرة الأخيرة وتقولوا هاد 16 ما نعرف أشنو نقصتو... إلخ.

"إن الحق أبلج والباطل لالج" والإنسان يبقى يلجج في ذاك الشيء خاصك ترجع عاود ثاني أش غادي يقولوا علينا العام الجاي، تسناو العام الجاي ونهدرو على هاد القضية في انتظار ذلك تقربنا ب 16 درجة، ولكن إلى ما بغيتوش نرجعو ل 2012 ياك متفقين على كل شي 26 درجة باش تقدمنا وسيرو قلبو على شي تقرير آخر.

تقدم المغرب ب 5 درجات في مؤشر التنافسية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي برسم 2014 من المرتبة 77 إلى 72 حافظ المغرب على التصنيف السيادي لبلادنا من طرف وكالة التقييم (Standard & Poors) و(Fitch Ratings) حيث هاد الاحتفاظ ملي تتجي في ظروف مجال هذه التراجع الاقتصادي عند الشركاء ديالنا، التراجع الإقتصادي العالمي الربيع العربي إلخ إلخ... غير المحافظة على الوضعية ديالك كمناطق مستقرة فهمتي ولا لا؟ والتصنيف السيادي ديالك راه يعتبر شي.. وتم رفع الآفاق المستقبلية إذن من سالبة إلى مستقر.

وستواصل الحكومة تحسين مناخ الأعمال وفق البرنامج المسطر لذلك، بطبيعة الحال هاد الشيء ماشي ساهل وبطبيعة الحال ما كيعطيش نتاج ديالو بطريقة فورية.

فيما يخص تنافسية المقاولة.

السيد الرئيس،

كما لا يخفى عليكم فقد أصبح الاستباق نحو تعزيز تنافسية المقاولة خاصة الصناعية منها إحدى أولويات السياسات العمومية على الصعيد العالمي، والحقيقة أن القطاع الصناعي لم ينل نصيبه الكافي من الاهتمام لعقود إذ اقتضت الصناعة على بعض المشاريع التي حظيت بدعم ومشاركة الدولة.

ذات النفع الاقتصادي، مما سيمكنه من تحسين التنافسية وتحقيق اقتصاد الساعة وتعاضدية الاستثمارات والموارد.

- إعداد مشروع قانون يهم توطين المقاولة لتبسيط إحداث المقاولات بأقل التكاليف.

- إعداد مشروع قانون يهم إنشاء المقاولات بطريقة إلكترونية.

- معالجة الإشكالية الزمنية للعقود الخاصة للتكوين وإصلاح نظام التكوين المستمر من خلال مشروع قانون ينظمه ويحدد مصادره ومساطر تمويله وقواعد حكامته.

كما تم مؤخرا إطلاق العمل بنظام التعريف الموحد للمقاولة، الذي سيمكن من تحسين الخدمات الإدارية المقدمة لها وتيسير تبادل المعلومات المتعلقة بها، من الأمور التي ملي جيت لقيته مجال شي حاجة مستحيل توقع في هذه البلاد، ولكن الحمد لله دفعنا الإدارات المعنية وسهلنا معهم حتى اتفقوا على الصيغة التي غادي يكون فيها.

وتم كذلك اتخاذ إجراءات لتخفيف العبء على خزينة المقاولات ومنها ما يلي:

- تسريع آجال الضريبة على القيمة المضافة، مما كلف الميزانية 5.2 مليار درهم سنة 2013 مقابل 3.8 مليار درهم سنة 2011، هذه (décalage) التي كان ف (La TVA¹) كيبان حاجة بسيطة ولكن بالنسبة للدولة راه كلف 1.4 مليار ديال الدرهم باش ما يقاش الإنسان تيتسنا، إلى خلصت (La TVA) ديالو كيمكن لو يسترجع ذيك الساعة الحق ديالو.

- إلغاء قاعدة الفاصل الزمني المتعلق بخزن الضريبة على القيمة المضافة سنة 2014 بكلفة تتجاوز 1.1 مليار درهم.

- إقرار دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم (Butoir)، هذا ملي جيت لقيت رجال الأعمال ما يعرفوش شي واحد فيهم هنا حاضر كان معايا لقيتهم تيتقلوا، كيتقلوا لأنهم مساكين كانوا تخلصوا (TVA) وتبقى عندهم واحد الحق خصهم يسترجعوه تتقول لهم الإدارة سيروا حتى ديروا شي إجراء وتخلصوا منه، دبا لا الإدارة كترد للناس، طبعاً ما رداش لكولشي، لأنه ذاك الشيء ثقيل ولكن رداش لواحد العدد وغادي ترد للناس.

- تسريع أداء المتأخرات لفائدة المقاولات لدى بعض المؤسسات كالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بغلاف يناهز 3 المليار ديال الدرهم، والمكتب الوطني للماء والكهرباء بجوج ديال المليار ديال الدرهم، وكاينة واحد القضية ملي شي واحد تضرروا شي حاجة تيفوت ملي كيشد تيسكت، لو كان كانوا الناس اللي كيشدوا قد الناس اللي تيفوتوا ما غادي يقاش يتسمع الصوت ديال هادوك اللي تيفوتوا نهائياً، وإلا فين مشاوا هاد الفلوس؟ هذه فلوس أعطيناها ل (ONE²) قلنا لها خصي

الشركات التي كانوا كيتسالوا هاد سنوات مقدراتش تخلص، هاد الفلوس

¹ Taxe sur la Valeur Ajoutée

² Office National de l'Electricité

2014-2020 قدم أمام جلالة الملك يوم 2 أبريل 2014 يروم خلق صناعة عصرية قوية وتنافسية تمكن من إعادة التوازن للميزان التجاري عن طريق تشجيع الصادرات والاستعاضة عن الواردات، وإنجاح هذا المخطط رصدت الحكومة له ميزانية قدرها 20 مليار درهم.

كما لا يخفى عليكم كلشي متبع هدشي في اللقاء اللي كان في الدار البيضاء واللي ترأسه جلالة الملك حفظه الله.
السيد الرئيس،

في إطار توسيع مجال تدخل الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، تم خلال شهر فبراير 2013 التوقيع على اتفاقية عقد برنامج، الأولى تهم قطاع الكيمياء وشبه الكيمياء، والثانية تخص صناعة الأدوية للفترة الممتدة ما بين 2013-2023.

كما رُصد لبرنامج دعم تنافسية قطاع النسيج في أفق 2016، 74 مليون درهم لتمويل صندوق دعم تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة و128 مليون درهم لتشجيع المقاولات على التصدير.

وفي قطاع الطاقة فإن الحكومة وضعت مخطط عمل برسم 2013-2017 لتوفير باقة متنوعة من المصادر الطاقية، حيث يتم العمل على إنجاز مشاريع جديدة بقدرة إنتاجية تصل إلى 5260 ميكاوات منها 55% من مصادر متجددة، في هاذ المجال راه الدولة ديالنا تتحول إلى أن تكون الدولة الأولى في هاذ المجال.

كما تم التوقيع على عقد برنامج مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بغلاف قدره 49.9 مليار درهم، بالإضافة إلى اتفاقيات لإنتاج الطاقة الكهربائية والمحطة الحرارية لأسفي، بغلاف استثماري قدره 23 مليار درهممن اللي جينا نراجعو هاذ القضية ديال الماء والكهرباء، قامت المقاولات المعروفة والشعبوية، فهمتيني ولا لا؟ وبقينا مترددين واحد العام ونصف ولا عامين، وليني لما توكلنا على الله، وتشجعنا وعملنا العقد دالبرنامج مع (ONE)، ورفعنا الثمن ديال الماء والكهرباء على اللذين يستهلكون فوق ما تستهلكه الأسر ذات الدخل المحدود، لأنه اللي عندو قل من 100 ميكاواط، ماهدراش، كيلواطور، ماهدراش معاه، واللي عندو قل من 6 ديال متر مكعب، ما هدرناش معاه، وهذا شمل 4.6 ديال المليون ديال المشتركين.

لما شافوا الشركات هاذ الشي هذا، كان واحد المشروع كيتسنى من 2008، تشجعو الناس ديالو، فيهم الكوريين، وفيهم الفرنسيين، وفيهم اليابانيين، وقعوا مشروع ديال 2.6 مليار ديال الدولار.

23 مليار ديال الدرهم، هاذ المشروع بوحده كيتجاوز في بعض السنوات الاستثمار الأجنبي اللي كان، بعد هاذ الناس اللي طرحوا عليا هاذ السؤال في هاذ الوقت، يشوفوا غير شنوا واقع.

الحمد لله، هاذ الصبح هذا كنعيط على السيد وزير الاقتصاد والمالية، الناس اللي كيجيبو ذيك الإمكانيات دياهم اللي كانت في الخارج، وصلات

وقد كان الأخرى تشجيع هذا القطاع لكونه أكثر استقرارا واحداثا لفرص الشغل ويوفر قيمة إضافية مهمة، كما يعتبر قاطرة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي بكل صراحة خليوننا نكونوا واضحين التقدم هو الصناعة، السياحة والفلاحة والاستثمار في مختلف المجالات كل ضروري وكله مهم، ولكن الصناعة هي القاطرة، واحنايا هاد الصناعة واحد الوقت عرضنا عنها واليوم قررنا باش هاد الشي هذا يتوقف، والأسباب كانت معروفة كلشي كيغرف أنه نظرا ربما للإشكالات الاجتماعية والسياسية هاد الشي لم يعد يخيفنا، لم يعد يخيفنا.

كنقول للمغاربة استثمروا في الصناعة وتوكلوا على الله وأي حاجة اللي كيضر بكم وكتركب الاستثمار ديالكم وكتركب المشاريع ديالكم، الدولة ستقف بكامل الحزم في وجهها لأنه ما غاديش تقدرود نافسو العالم في الوقت اللي ولا مفتوح والوقت اللي ولات الصين الشعبية والهند والبرازيل وتركيا وإفريقيا الجنوبية دخلوا للعالم ديال الدول الصاعدة بإمكانات خاصة ب... يعني هاذ الملايين من البشر بقدرات شرائية رهيبية مغتدروش نافسو الناس من خلال المنطق القادم، لا من جهة المقاولات ولا من جهة الفاعلين الاجتماعيين اللي كيتعاملوا لا مع من جهة الإدارة لا من جهة حتى شي واحد، دابا إلى ما درناش اليد باليد بالمعقول وتجاوزنا الحسابات الفارغة الماضية راه اليوم توقيف معمل راه ماشي المشكلة في المعمل اللي توقف واخى المعمل اللي تيتوقف، راه هذيك آلاف الأسر تتشرد المشكل هو السمعة ديال البلاد كيفاش كتولي، هدشي هذا الدولة عازمة على تجاوز هذه المراحل بصفة نهائية، لأنه بغينا بالتوجيهات ديال جلالة الملك والإرادة ديال المواطنين كاملين بغينا نوليو دولة إن لم تكن متقدمة كالدول المتقدمة تكون صاعدة، مبعيناش نقاو في الصف اللي احنا فيه.

وهدشي لما يحتاجه سنفعله، داكنشي اللي تيتطلب هدشي غادي نديروه إن شاء الله الرحمن الرحيم، وقد كان من الأخرى تشجيع هذا القطاع لكونه أكثر استقرارا واحداثا لفرص الشغل ويوفر قيمة إضافية، كما يعتبر قاطرة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي.

ولتطوير هذا القطاع يتحتم إعادة توازن له بإعطاء الأولوية بالإضافة للاستثمار الأجنبي للاستثمار الوطني والمقاولات الصغرى والمتوسطة الصناعية والاستثمار في المناطق القروية، كما يتعين العمل على تحرير نظام الإنتاج من العوائق التي تكبره من ريع وغيره، حتى يكون أكثر تنافسية وإنتاجية ومردودية، والتعاون المستمر بين المنظمات المهنية والهيئات النقابية من أجل استدامة المقاولات وتأهيل قضاء الأعمال، وتيسير الولوج إلى التمويل والعقار وإخراج القانون التنظيمي للإضراب.

وقد بادرت بلادنا إلى تدارك التأخر الحاصل في هذا القطاع بإطلاق مخطط الإقلاع الصناعي 2009-2015 في إطار سلسلة الإستراتيجية القطاعية التي وضعتها بلادنا والتي حققت نتائج مهمة.

ولتسريع وثيرة تنمية النسيج الصناعي تم وضع مخطط لهذا الغرض برسم

العمومية وتحسين حكمة ومردودية المحفظة العمومية، تعمل الحكومة على تشجيع العلاقات التعاقدية بين الدولة وتلك الهيئات وإصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة عليها، وهذا صحيح، هذا مشكل ديال الرقابة والحكامة، مشكل واحنا كنعالجوه.

غير أنه ينبغي أن نعمل أكثر على الرفع من نجاعة الاستثمار العمومي لتحسين مساهمته في التنمية الاقتصادية وعلى تعزيز توازن التوزيع الجغرافي، وهو ما سيتأتى بدخول كل من القانون التنظيمي للمالية ومشروع الجهوية المتقدمة حيز التنفيذ، خاصة بتفعيل "صندوق التأهيل الاجتماعي" و"صندوق التضامن بين الجهات" اللذين سيتم إحداثهما في هذا الإطار.

وفي نفس التوجه، تسعى الحكومة إلى التعريف بمؤهلات جهة المملكة للمستثمرين قصد تنويع وجهات استثماراتهم، وهو ما بدأ يؤتي أكله بالنظر للمشاريع الأخيرة بقطاع صناعة السيارات حيث اختارت شركة (Yazaki) مدينة مكناس لإنجاز مشروعها الثالث باستثمار فاق 200 مليون درهم، و2600 منصب شغل، كما اختارت شركة (Bontaz) مدينة الجديدة لإنجاز وحدتين صناعيتين بغلاف قارب 95 مليون درهم، مع إحداث 900 منصب شغل، وحسب علمي فإن السيد وزير الصناعة مازال في التواصل مع جهات أخرى لتشجيع هاذ المجال ديال الصناعة ديال السيارات.

السيد الرئيس،

لقد ارتفع مبلغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يستقبلها المغرب سنويا ليلعب 40 مليار درهم سنة 2013، مثلت فيها الاستثمارات الصناعية نسبة 39%، ومن جهة يهدف المخطط تسريع انجاز الإقلاع الصناعي إلى إحداث 500 ألف منصب شغل صناعي في أفق 2020. هاد جديدة ورفع حصة الصناعة في الناتج الداخلي الخام من 14% إلى 23%.

وعموما، فقد سجلت القدرة الشرائية للأسر اعتمادا على استهلاكها النهائي الحقيقي، زيادة بمعدل 3.7% ما بين 2012-2013 ويعزى هذا التطور إلى ارتفاع قيمة الاستهلاك النهائي للأسر بمعدل 5.8%، والتحكم في التضخم في مستوى 1.9% خلال نفس الفترة.

ومن العوامل التي تعكس تحسنا للمستوى المعيشي للأسر تغير أنماط الاستهلاك، من خلال تراجع حصة النفقات الخاصة بالغذاء واللباس حيث انخفضت حصة لأنه في هاذ المجال كين واحد (Intoxe) فطبيعة وغير صحيحة، هذه الأرقام وماشي أنا اللي كنجيبها، حيث انخفضت حصة المواد الغذائية من 43.1% إلى 40.6%، وتراجعت حصة اللباس من 5.5% إلى 3.4%، مقابل ارتفاع حصة النفقات المخصصة للصحة والنقل والاتصالات والترفيه والسياحة، راه أكثر من 40 مليون تلفون كتساري، واش بدون مقابل هاد 40 مليون ديال التلفون، والمواطن عنده 1.5، وتحسن حاضرة السيارات والحصول على ملكية السكن.

كما أن الحكومة حرصت منذ توليها المسؤولية على عدم الإضرار بالقدرة الشرائية للمواطن، واتخذت إجراءات لتحسين دخل الفئات الهشة وتحسين

ل 6 دالمليار ديال الدرهم، ويكتنظر أنها تكون حوالي 10 دالمليار ديال الدرهم، إن شاء الله الرحمن الرحيم.

والمستثمرين الخليجين كيتكلموا على 120 مليار ديال الدرهم، 120 مليار ديال الدولار غادية تجي إن شاء الله الرحمن الرحيم في عشر سنوات، هاد الشي اللي تقولولنا، نوايا حسنة إن شاء الله الرحمن الرحيم، فحتى إلا بغى شي واحد يحصل شي واحد، يتسنى شي وقت مناسب، والأمطار ديال الخير الحمد لله.

إن تطوير القطاع الصناعي وتشجيعه، يقتضي توفير البنيات التحتية الضرورية والموارد البشرية المؤهلة، لذلك فإننا نعمل على برنامج طموح لإعداد 16 محطة صناعية مندمجة وحظائر صناعية مندمجة للكراء، وعلى مستوى، لأنه لقينا باللي هاذوك (les zones industrielles)، اللي كيكونوا للبيع، منها ماتيلقاوش إقبال، ومنها من اللي كيجيوا الناس، كيديروا فيهوم المضاربة.

فقلنا نمشيو للاتجاه ديال الكراء، ياك ألسيد وزير.. كتهمني من اللي كنهدر؟

وعلى مستوى سياسة التكوين المهني، تسهر الحكومة على تأمين التكوين في المهن الجديدة المرتبطة بقطاعات ترحيل الخدمات والسيارات والطيران والفضاء والإلكترونيك والأزياء، كما تعمل الحكومة على إخراج إستراتيجية جديدة للتكوين المهني للمائة التكوين المهني مع حاجيات المقاولات.

وعلى مستوى تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، إن الدور الاجتماعي والاقتصادي للمقاولات الصغرى والمتوسطة يحتم الاهتمام بها لتطويرها وتحسين مردوديتها وتنافسيتها، لذلك، خصصت لها مجموعة من البرامج، مثل امتياز، ومساندة، رصد لها 1.2 مليار درهم برسم 2013-2015.

كما تم تمويل أكثر من 2130 مشروعا في إطار برنامج مساندة.

وعلى مستوى دعم الابتكار، تم وضع ثلاث آليات تمويلية، وهي برنامج انطلاق والخدمات التكنولوجية والتطوير، رصد لها 380 مليون درهم لدعم 800 مشروع ابتكار برسم 2011-2014.

وعلى مستوى تعزيز الاستثمار العمومي، خصصت الحكومة خلال السنوات الأخيرة غلafa غير مسبوق للاستثمار، رغم صعوبة الظرفية الاقتصادية والمالية، حيث بلغ 180 مليار درهم سنة 2013، و186.6 مليار درهم سنة 2014.

ولا أخفيكم أنني حين عرض علي مشروع قانون المالية لسنة 2015، هذا لم أقله للسيد الوزير، ولكنني فوجئت بهذا الأمر، أنهم لم يبقوا في حدود السنة الماضية ولكن أضافوا عليه حوالي 7 دالملايير ديال الدرهم.

ويتوقع أن يرتفع هذا المبلغ سنة 2015 ليصل إلى 189 مليار درهم .

ولتسريع تنفيذ البرامج الاستثمارية على مستوى المؤسسات والمقاولات

معيشها اليومي من بينها:

- مواصلة تفعيل التزامات الحوار الاجتماعي المتعلقة باتفاق 23 أبريل 2011، من خلال رصد أكثر من 50 مليار درهم، اسمعو مزيان أش كنتقول، برسم الفترة 2012-2014 و7.5 مليار درهم سنة 2015، كل هذا للوفاء بالمقتضيات ديال الاتفاق 26 أبريل بين الحكومة والنقابات.
- الرفع من الحد الأدنى للأجور بنسبة 10% على سنتين 2014-2015، ومازال رجال الأعمال إلى اليوم يعني يتنون من هاذ القرار.
- الزيادة في الأجر الأدنى بالوظيفة العمومية ليصل إلى 3000 درهم صافية، ما بقاش حتى شي موظف في الدولة عنده اقل من 3000 درهم، وإلى قلت لي ما كافياش أنا متفق معكم.
- الرفع من الحد الأدنى لمعاشات متقاعدي (RCAR³) ليلبلغ 1000 درهم شهريا وقد استفاد من هذا الإجراء أزيد من 10.500 متقاعد.
- على مستوى دعم المواد الأولية تحمل كامل الدعم الموجه لغاز البوتان بمبلغ 83 درهم عن كل قينة من فئة 12 كلغ، مما كلف 13.7 مليار درهم برسم سنة 2013، وبالمناسبة واحد العدد ديال الناس كيسحاب لهم بلي من خلال ترويج ديال الشائعات غادي معرف أشنو غادي يعملو في هاد البلاد، وتيقولو بلي راه الحكومة اتفقت باش غادي تغير احنا راه احنا كنفكرو في المقاربة اللي من خلالها ما نبقاوش هاد التزيف، شكون فيكم باغي تبقي 14 مليار ديال الدرهم كتمشي لغاز البوتان اللي ما كيمشيش بالضرورة للمواطن، والمحتاج بالخصوص.
- احنا تقبلوا على مقاربة اللي من خلالها نساندوا الناس اللي ما عندهمش الإمكانيات باش يخلصوا باش يشربو على الأقل الحد الأدنى من الغاز الضروري بالنسبة إليهم ونرفعو الدعم على حمات أخرى لأنه هاد غاز البوتان كيستفد منه اليوم أي شخص بغى سواء تعلق الأمر بالفنادق أو تعلق الأمر بالمطاعم أو تعلق الأمر بأمكن الحلويات أو تعلق الأمر بالفلاحة أو تعلق الأمر بغيره، و 14 مليار ديال الدرهم الإخوان الكرام 1.5 من (PIB⁴) تمشي في غاز البوتان، وخليونا نكونوا واضحين وصرحاء مع الناس، ولكن إلا ما مسيناش هاد الشئ لأنه تيمس المواطن ككل مواطن، وكان غير في المدينة دبا حتى في البادية وكل مواطن شرا بوطه ب 40 درهم راه الدولة تتخلص معه 83 درهم 16 لماية و60 ريال.
- دعم الدقيق الوطني من القمح اللين ب 2 مليار ديال الدرهم سنويا مع ما يرافق هاد القضية ديال هاد الدقيق اللي كيمشي لبعض المناطق من كلام ومن مشاكل إلخ... حتى هو راه تنقلبو على مقاربة كيفاش نعلموا، ملي غنلقاها سوف نؤجرها.
- دعم استيراد القمح اللين سنة 2014 ب 400 مليون درهم؛
- تخفيض الرسوم الجمركية على دقيق السميد من 80% سنة 2011

إلى 2.5 سنة 2014، مما يمثل دعما ماليا يساوي 460 مليون درهم سنويا، تحمل ما يزيد عن 2.8 درهم لكل كيلوغرام من السكر المكرر، بمبلغ مالي يناهز 3.5 مليار ديال الدرهم سنويا.

وجاوبوني على هادي كيفاش غادي نديرو لها؟ غنجيكم لذك الشئ اللي تيقولوا ليا الإخوان ديال الميزانية تيقول لك أسبي عبد الإله واحد (CHU⁵) ثمة 1.2 مليار ديال الدرهم أو 1 مليار درهم، احنا كل عام في عوض ما بنيو 3 ديال (CHU) ولا 4 فهمتيني ولا لا؟ تنشربوهم سكر.

- تخصيص مبلغ سنوي يناهز 4.8 مليار درهم لدعم قطاع الكهرباء للحفاظ على الخدمة الكهربائية بالمنزل، هذا راه احنا اتفقنا مع (ONE) كنعطيوها لو هو كيدبر الشؤون ديالو ما بقاش كيمشي يشري الفيول ويحيب لنا الفاتورة، خلص أنت لا، ولينا تنعطيه واحد القدر محدد ما تنعرفوهش من دونه راه ملي درنا معه هاد القضية بدا حتى هو تيفكر كيفاش يدير باش يقلب على الطاقة الأقل ثمن والأقل كلفة، أما قبل الدولة تتخلص يالاه أسيدي صاب الفواتير وسيفظها لها، والدولة والحكومة تقلب منين تجيب لقات ما لقاتش تسلف وتغرق البلاد والسلام.

راه الإصلاح راه صعب الإخوان وكين مقاومات ما تخليوش نعاود نذكركم بذلك المفردات ديالي اللي كنتطلع لشي وحدين الدم

- تعويض شركة النقل الحضاري بمبلغ 86 مليون درهم، هادي راه مشات لهم برسم سنة 2013 و2014 للتخفيف من آثار مقايضة الكازوال على أسعار النقل العمومي لأنه ملي جينا نديرو المقايضة، قلنا المواطن العادي اللي كيركب في الطوبيس ولا كيركب في الكار ماشي معقول يخلص هاد لأنه معدوش الإمكانيات، فعملنا هاد الإجراء هذا.

- دعم تجديد حظيرة سيارات الأجرة الصغيرة والكبيرة بمنحة 80 ألف درهم للفرد كدعم لتجديد سيارات الأجرة من الصنف الأول، وقد تم تحويل مبلغ 100 مليون درهم تخصص لهذا الغرض برسم سنة 2014، باقي مع الأسف هاد البرنامج متعثر ولكن راه احنا غادين فيه، وفعلا دوك الطاكسيات راه هما يعني أولا واحد العدد ديال الجرائم كترتكب بهم، واش منهم ولا من بعض الناس اللي كيسوقهم ولا لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ولكن المهم أنه احنا عملنا كل واحد بغى يبدل الطاكسي ديالو فهمتيني ولا لا؟ الدولة كنعطي 80 ألف درهم مقابل أنه يدي الطاكسي لافراي.

على مستوى تعزيز التماسك الاجتماعي، عملت الحكومة على تعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة الفقر والهشاشة من خلال إنشاء صندوق التماسك الاجتماعي وبصفة عامة وقد تم اتخاذ جملة من الإجراءات أهمها ما يلي:

- تفعيل صندوق التكافل العائلي بمقدار مالي يقدر ب160 مليون

³ Régime Collectif d'Allocation de Retraite

⁴ Produit Intérieur Brut

⁵ Centre Hospitalier Universitaire

قدرتها التي تعطت للموظفين كاملين، حقيقة قدرها حتى قالوا ليا الإخوان ديال المالية أنها كتكلفنا هي والمصاريف ديالها حوالي 14 مليار ديال الدرهم في السنة، السيد الوزير صحيح هذا الرقم؟ 14 مليار ديال الدرهم؟
- إطلاق نظام التعويض عن فقدان الشغل بكلفة 500 مليون درهم، هذا راه يجعلنا في مصاف الدول المتقدمة، شكون اللي كان قبل كيفكر بلي شي واحد إلى فقد الشغل ديالو لمدة معينة على الأقل الدولة غادي تساندو ولو بشي حاجة.

وعلى صعيد آخر تم تخصيص غلاف مالي إجمالي قدره 17 مليار درهم للمرحلة الثانية 2011-2015 من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي يراها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وطبعاً ملي شي حاجة كيديها جلالة الملك راه الحكومة في خدمته والإمكانيات ديال الدولة وكشفي، باش متبقاوش تديرو هاذيك التفرقة راه ما عندها حتى شي معنى.

وختاماً فإن المجهودات المبذولة والنتائج التي تم تحقيقها على أهميتها، لا ينبغي أن تحجب عنا حجم التحديات المطروحة على بلادنا لتقوية المقولة، أنا متفق معكم الإجراءات اللي عملنا الحمد لله والقوانين اللي خرجنا، ملي كتجي كتلتقى الاستثمار ماشي الاستثمار هو عتشري واحد الساروت وتدور واحد اسميتو ويدير الموطور أمارش ويمشي الاستثمار، باش يمشي الاستثمار، السي عبد الإله راه خصنا نديرو القانون التنظيمي ديال المالية، خصنا نديرو هاذي، خصنا نديرو هادي، يلاه أسيدي بسم الله، وكتبدا ملي كتبدا هاذك الشي هاذك كل حاجة كتاخذ ليك وقت وكتلتقى مقاومة وباش تطبق خصها مراسيم، ومن بعد تمشي للإدارة والإدارة تفهم لك ذاك الشي وتقبل تجاوب معه، اللي جا لهذا المنصب ولا للمنصب ديال الوزارة غير عرف أشنو هي الإشكاليات.

ولكن كايين أمور حقيقية تعاملات وعملية تعاملات، و la machine est en marche بالحق ما كتعطيلش النتيجة فوراً وخصوصاً اللي كل المواطن كيشعر بها مباشرة في المعيش اليومي ديالو، دائماً كتبقى أنت مطالب باليقظة، راه شفقي اليقظة ديال الجندي في الحدود أكثر منها أعضاء الحكومة ورئيس الحكومة، لأنه الناس يميلون دائماً للمحافظة على أوضاعهم وعلى أحوالهم، ومع الأسف الشديد الشعور بالحالة دالمواطن هاذك اللي تحت، لأنه تيخص هاذك اللي فوق ما غادي يتحرك غير إلى مشعر بالضر اللي كيشعر به هاذك اللي تحت، ما عرفتش أنا واش خصنا نديرو شي نظام اللي كيلزنا أحناء، لا رئيس الحكومة ولا الحكومة ولا النواب البرلمانيين ولا المستشارين ولا الموظفين ولا الكبار ولا الصغار، بيدوا يهودوا يركبوا في الطوبيس، ويمشيوا (les urgences)، ويمشيوا للمدرسة ويشوفوا آش تيقع في ذيك المدرسة، العجب العجاب لوكان ما عرف فين مشى وزير التعليم، راه ملي تيجي تيبدا يعاود ليا وهو يمشيوا المحكمة، تفكرت، السيد وزير العدل، فهمتيني ولا لا؟ تيكون عندك غير مشكل تيكون عندك غير.. ويمشيوا للسجون.. إيوا السجون قضية أخرى عاوتني.

درهم، وباقي السيد وزير العدل كيقول أودي هاذ 160 مليون درهم مكندوش نوصلو لها لأنه كايينة تعقيدات وهو يجتهد في تبسيط المسطرة التي من خلالها تحصل النساء المطلقات اللواتي عجزن عن إستيفاء نفقاتهن من الأزواج على هاذ سميتو، راه خاص تعجل السيد وزير العدل.

- تعميم نظام المساعدة الطبية، دابا هاذي إنتبهو الله يجازيكم للأرقام، 7.28 مليون مستفيد، 2.69 مليون أسرة نهاية غشت 2014 مقابلة 227 ألف 727 مستفيد، 68.297 أسرة سنة نهاية 2011 ملي جينا، غتقولو ليا الريميد شي وحدين موصولو، عندكم الحق، عندكم الحق، ولكن الرقم راه فطيع، من 200 ألف تقريبا و60 و70 ألف ل7 المليون ديال الناس، رافق هذا ما رافقه من مشاكل هذا صحيح، ولكن هذا هو.. احنا مفتوحين باش (pour améliorer) تحسين نظام باش يشمل ناس اللي كيستحقو مع الأسف الشديد دائماً كنعقلوا مشاكل.

- توسيع قاعدة المستفيدين من برنامج "تيسير"، 784 ألف تلميذ، 466 ألف أسرة برسم الموسم الدراسي 2013-2014 ويتوقع أن يصل هذا العدد خلال الموسم الحالي إلى حوالي 812 ألف و300.. تلميذ حوالي 494 ألف أسرة.

- توسيع قاعدة المستفيدين من برنامج مليون محفظة ليلبغ 3.9 مليون تلميذ وتلميذة بغلاف مالي يقدر ب 360 مليون درهم، الزيادة في قيمة عدد المنح التي لم تتم مراجعتها منذ أزيد من 3 عقود بالرفع من عدد الطلبة الممنوحين بنسبة 80% ما بين موسم 2010-2011 و2014-2015 ليفوق عدد المستفيدين حالياً 270 ألف طالب، ورفع الميزانية المرصودة للمنح الجامعية من 520 مليون درهم إلى مليار و320 مليون درهم خلال نفس الفترة، والطلبة واحا أنا مازلت مقتنعا أن ذاك النصف منحة السيد الوزير راه ما خاصها تحيد، نصف منحة خصها تحيد، اعطيو الناس المنحة ديالهم كاملة، ولا 300 درهم اللي غيعطي يعطي.

- تحسين ولوج الساكنة للدواء بمضاعفة الإعتمادات المخصصة لشراء الأدوية من 675 مليون درهم سنة 2011 إلى 2.4 مليار درهم سنة 2013 وخفض سعر 320 دواء سنة 2013 و1250 سنة 2014.

- المصادقة على المرسوم المتعلق بتقديم الدعم المباشر للنساء الأرمال في وضعية هشاشة، واللواتي يتكفلن بأطفالهن اليتامى بمبلغ 350 درهم لكل طفل يتيم وفي حدود 1050 درهم عن كل شهر للأسرة الواحدة، وهذا بغض النظر على الكلفة ديالو، راه شي حاجة اللي تيخص المواطنين يشعروا بالاستبشار، لأنه انتبهنا لواحد الفتة كانت، ما شاء الله، متروكة لنفسها، وإن شاء الله الرحمن الرحيم لن نخيبها راه المرسوم في المراحل الأخيرة ديال التوقيع عليه، أنا وقعت عليه وراه عند الإخوة الوزراء باش يوقعوا عليه باش ييدا إن شاء الله الرحمن الرحيم من الناحية العملية، وإن شاء الله الرحمن الرحيم سنسير في هذا الاتجاه تدريجياً، لأن متنساوش أنه بالنسبة للدولة راه ملي كتزيد، راه أنا ما قدرته وهذيك 600 درهم ما

لنا صراحة بأن هاذ الشي غير ممكن وغير واقعي، وهذه سنة ونصف ومنتظر.

على كل حال، اسمحو لي، السيد رئيس الحكومة المحترم، نرجع للموضوع. أنا بغيت تتفاعل معكم على الجواب اللي تفضلنوا به مشكورين، وبغيت نركز على جانب واحد فقط من الجوانب اللي مرتبطة بالموضوع ديال جلسة المساءلة اليوم، على اعتبار أن الفرق البرلمانية ديال المعارضة غادي يتكلموا على جوانب أخرى.

أنا الموضوع اللي بغيت نناقشكم فيه، السيد رئيس الحكومة المحترم، هو الموضوع اللي كيتعلق بتنافسية اقتصادنا الوطني في بيئة جمهورية ودولية شديدة التعقيد إلى آخره، كيف ما نتعرفو جميع.

بطبيعة الحال، ملي نتكلمو على التنافسية راه احنا كنتكلمو على واحد الموضوع شائك ومعقد ومتعدد الجوانب، لذلك أنا اقنعت راسي بأنه ما يمكنش نتكلم في هاذ الموضوع انطلاقا من انطباعات أو آراء شخصية، ولكن لا بد ما نقولو فيه كلام موثق وبالأرقام، ولذلك اخترنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نستند على التقرير ديال مؤسسة دولية هو التقرير ديال المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية لسنة 2014-2015. وبالمناسبة هاذ التقرير كنعتمدوا عليه دائما، كلما تعلق الأمر بإنجاز تحققة الحكومة وبحققة اقتصادنا الوطني، والوثائق ديال قانون المالية حافلة بالإشارة إلى هذا التقرير.

السيد رئيس الحكومة،

هاذ التقرير يقع في 569 صفحة، قلبنا فيه، فتنشنا فيه، وتبين لنا بأن فيه واحد العدد من المعطيات التي تستوجب أننا نناقشوها معكم بكل هدوء في هذه الجلسة المحترمة.

واسمحو أن أبدأ النقاش في هذا الموضوع ديال التنافسية معكم بالبشرى اللي قدمتها للشعب المغربي يوم قبل الإضراب الوطني اللي دعت له النقابات، ذاك الوقت خرجتوا، السيد رئيس الحكومة، بتصريح كقولوا: عندي واحد البشرى بغيت نرفها للشعب المغربي، تسنيننا واحد اليومين منين داز الإضراب، وقتلنا بأن البشرى هي تحسن ترتيب بلادنا في مناخ الأعمال، في "Dowing Business" وتقدمنا 16 نقطة، انتقلنا من المرتبة 71 إلى المرتبة 87.

هذا إنجاز جيد نصفق له، ولكن بما أننا كنتكلمو الآن في هذه الجلسة على الجوانب المرتبطة بالتنافسية والاستثمار إلى غير ذلك، لا بد ما نقولو الحقيقة كاملة ماشي نصف الحقيقة فقط، ما يمكنش نوقفو عند "ويل للمصلين".

ولذلك اسمحو لي، السيد رئيس الحكومة، بكل أدب وبكل احترام، أن أقول لكم بأن البشرى اللي زيتها للشعب المغربي لا تتوفر فيها المقومات ديال البشرى بمعنى البشرى، وأكد أقول - إلى ما خفتش تعلقوا - أكد أقول بأنها بشرى زائفة، لأنها تخفي الكثير من المغالطات.

على كل حال، وختاما، ما تخافش ماتخافش، فإن الجهود المبذولة والنتائج التي تم تحقيقها على أهميتها لا ينبغي أن تحجب عنا حجم التحديات المطروحة على بلادنا لتقوية المقاولات وتعزيز تنافسية وجاذبية اقتصادنا، لذلك يجب أن نضع الجهود لتأهيل المقاولات وتنويع الصادرات والرفع من حجم الاستثمارات في مختلف القطاعات وتحسين نجاعتها وتحقيق التوازن في توزيعها الجغرافي.

إن مسؤولية تحسين تنافسية المقاولات هي مسؤولية مشتركة، تحتم علينا جميعا مزيدا من التعبئة واليقظة والعمل الجاد والمنظم والشراكة والتعاون ما بين الحكومة والمنظمات المهنية والفرقاء الاجتماعيين، في إطار تحقيق المصلحة العليا للوطن في القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

قبل أن ننقل إلى التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة، أريد أن أشكر السادة رؤساء الفرق البرلمانية الذين تعاملوا بأريحية كبيرة مع التوزيع الزمني، ومنحو بعض الدقائق لبعض الفرق البرلمانية، وآخرها الفريق الحركي اللي منح دقيقتين لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب. شكرا.

الكلمة الآن لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الأخوات والإخوة الوزراء المحترمون،

الأخوات والإخوة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

اسمحو لي قبل ما ندخل في الموضوع اللي سجلت فيه بعض العناصر، نوجه لكم واحد السؤال مباشر إلى جات على خاطركم. هاذ الكلام اللي قتلوه قبل قليل، السيد الوزير ديال التربية الوطنية، ووزير التعليم، بخصوص المنحة، قتلوا بأنه هاذ الطلبة اللي تياخذوا نصف منحة عطيوها لهم منحة كاملة، واش نسجلوه كالتزام ديال السيد رئيس الحكومة؟ كنعطيات معطية للوزير ولا، لأنه أطرح هاذ السؤال في ذهني أنه قبل سنة ونصف سبق لكم أن التزمت من هاذ المنبر في إطار الجلسة اللي خصصناها لمغاربة العالم، قتلوا ذيك الوقت مغاربة العالم المعوزين سيستفيدون من البطاقة ديال (RAMED)⁶، دازت واحد 6 شهور سولنا السيد وزير الصحة، وقال

⁶ Régime d'Assistance Médicale

المؤشرات الفرعية، المرتبة 53 فيما يتعلق بالمؤسسات، 57 في مؤشر البنية التحتية، المرتبة 90 في البيئة الماكرو اقتصادية، المرتبة 82 في الصحة والتعليم الابتدائي.

دول كثيرة فانتنا في هذا الترتيب مجال ليبريا، ليسوتو، ليبيا، زامبيا، تونس، الأردن، هذه جميعها تحقق ترتيبا أفضل.

إلى مشينا للمستوى الثاني الذي كتحتمل فيه بلادنا المرتبة 84، احنا في المؤشرات الفرعية جد متأخرين: المرتبة 122 في المؤشر الفرعي المتعلق بفعالية سوق الشغل، المرتبة 112 في الجودة ديال التعليم الابتدائي، المرتبة 110 في جودة التعليم العالي والتدريس، ما غنسلوكومش على المؤشرات الفرعية المتعلقة بالمستوى الثالث، اللي كتحتملها بلادنا، لأنه احنا بعيدين عن المستوى الثالث ديال التنافسية كيف ما قلنا قبل قليل.

السيد رئيس الحكومة،

من باب النصح - إلى قبلتوه منا - أريد أن أنبهكم إلى خطورة ما جاء في هذا التقرير، هذا التقرير آش تقول، وهي واحدة من أقوى خلاصته؟
تقول: "إذا كانت رتبة تنافسية الاقتصاد المغربي هي 77، فإنها تتجه إلى الانخفاض في السنوات المقبلة بنسبة تتراوح بين 5 إلى 15%".

أضيف، السيد رئيس الحكومة، من المفيد أن نتوقفوا إلى الصفحة 240 من هاذ التقرير الإجمالي، ماشي التقرير اللي جاب لنا السيد وزير الاقتصاد والمالية اللي هو تقرير جزئي، سيروا للتقرير اللي فيه 600 وكذا و60 صفحة، النتائج ديال استطلاع الرأي اللي قام به المنتدى الاقتصادي العالمي، الفاعلين الاقتصاديين اللي باعيين يستثمروا في بلادنا، وأتما قتلوا في الكلمة ديالكم - وعلى حق - بأنه خاصنا نديرو مجهود باش نطمانو المستثمرين يجيوا يستثمروا في بلادنا، نتائج استطلاع الرأي آش كتقول؟ الغالبية، شبه إجماع ديال الفاعلين الاقتصاديين على ثقل البيروقراطية الحكومية والمشاكل ديال الإدارة، رغم المنجزات اللي تحققت.

النتيجة الثانية اللي فيها شبه إجماع هي نفشي وانتشار الرشوة في عهد الحكومة ديالكم، السيد رئيس الحكومة. أنا آسف أن أقول ذلك، تزايد - هذا المقرر تيقول - المؤشرات المرتبطة بانتشار ونفشي الرشوة في تزايد والبطء ديال الإدارة والثقل ديال البيروقراطية ثقيلة بزاف، وهذا لا يشجع المستثمرين.

وإلى استحضرننا هاذ الشيء غادي نفهمو علاش تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب 15%. هذا مكتب الصرف، نهاية يوليوز سنة 2014، حسب مكتب الصرف، تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 16.76 مليار درهم إلى 14.43 مليار درهم.

طبعاً، السيد رئيس الحكومة، من العيب أن نسألهم عن التدابير ديال الحكومة اللي خذبتوها للانتقال بالاقتصاد المغربي إلى المستوى ديال الابتكار واقتصاد المعرفة. من العيب لأنه نحن بعيدين جدا، ونذكركم ببعض المعطيات المرتبطة بالمؤشرات الفرعية:

المغالطة الأولى هي أن التحسن اللي حققته بلادنا في الترتيب في "Dowing Business" مناخ الأعمال هو مكون فقط من جملة مكونات أخرى ديال التنافسية، هو حافظ واحد فقط من جملة الحوافز اللي تجلب الاستثمارات الأجنبية.

السيد رئيس الحكومة،

الحقيقة اللي ما كنوصحوهاش مزيان حتى في مناقشة القوانين المالية هي أن التنافسية اللي كيتكلم عليها المنتدى الاقتصادي العالمي فيها 3 ديال المستويات: المستوى الأول، المستوى الثاني، المستوى الثالث.

- المستوى الأول هو ديال البلدان اللي عندها اقتصاديات ترتكز على ما يسميه المنتدى الاقتصادي العالمي ب "اقتصاديات العوامل";

- المستوى الثاني هو الاقتصاديات المستندة على الفعالية؛

- المستوى الثالث هو الاقتصاديات ديال البلدان المرتكزة على ما يسميه التقرير ب "الابتكار وتطور الأعمال" "Business of sophistication".

البلاد ديالنا حسب هاذ التقرير ديال 2015، يلاه هي بصدد الانتقال من المستوى الأول إلى المستوى الثاني، بمعنى أنها لم تنجز بعد الانتقال إلى المستوى الثاني. البلاد ديالنا حسب هذا التقرير تقع في كوكبة الاقتصاديات اللي يلاه بدأت كتحرك كتململ كتنقل من المستوى الأول إلى المستوى الثاني، ونحن تقع في كوكبة فيها 20 بلد، منها الجزائر، ليبيا، الغابون وغير ذلك من الدول، في حين أن بلدان مجاورة وأقل من البلد ديالنا حققت الانتقال الكامل من المستوى الأول إلى المستوى الثاني، فيها 31 بلدا، أذكر من بينها: تونس، مصر، الأردن، جنوب إفريقيا وغير ذلك من البلدان.

السيد رئيس الحكومة،

في هذا الباب، أريد أن أوجه ثلاث أسئلة مباشرة، كتمنى تتفاعلوا معنا فيها.

السؤال الأول: كيف تفسرون التدهور ديال بلادنا في عهد حكومتكم في المؤشر ديال التنافسية من الرتبة 70 برسم سنة 2012/2013 إلى الرتبة 77 برسم سنة 2013/2014؟

السؤال الثاني: كيف تفسرون العوائق التي ما تزال تحول دون انتقال بلدنا الحاسم والنهائي من المستوى الأول للتنافسية إلى المستوى الثاني؟ ولماذا لم تضعوا تلك العوائق في صلب رهانات حكومتكم؟

السؤال الثالث: كيفاش كتفسروا، السيد رئيس الحكومة، تدهور الترتيب ديال المغرب في الكثير من المؤشرات الفرعية؟ لأنه ملي تنتكلمو على التنافسية في المستويات ديالها الثلاث كين عدد من المؤشرات الفرعية، لا يطول الوقت لذكرها مجتمعة، ولكن نعطيكم بعض الأرقام:

المستوى الأول ديال التنافسية، تحتل فيه بلادنا المرتبة 69 في

2015، أما المواطن في جهة الرباط -سلا-مورزعيير خصصوا ليه 11.942 درهم، في الجهة ديال الدار البيضاء 4.249 درهم.

عندنا مشكل حقيقي ديال هاذ الاستثمار العمومي الضخم اللي كنتخصوه لبلادنا، لا تستفيد منه كافة الجهات، والأرقام ديال وزارة الاقتصاد والمالية تبين فداحة الاختلالات اللي كاينة على مستوى التوظيف المحلي، وعلى مستوى استفادة مختلف الجهات ومختلف المواطنين والمواطنات المغربية من المجهود الاستثماري.

السيد رئيس الحكومة،

المديونية، نعم، حققتم تقدم ملموس في التحكم في العجز، هذا نصفك له، ولكن على حساب ماذا؟ موضوع شائك، اتنوما عارفين، ولكن تتكلمو على المديونية.

السيد رئيس الحكومة،

راه المديونية، وصلنوا البلاد لواحد المستوى يندر بالخطر، راه تسلفنوا - كنعوادو ذيك الشي اللي كذبته - راه تسلفنوا في ظرف سنتين مجموع ما اقترضته ثلاث حكومات اللي سبقنكم في ظرف 10 سنوات.

السيد رئيس الحكومة،

النسبة ديال المديونية اللي وصلنا لها بالنسبة للنتاج الداخلي الخام، نحن في منطقة (la zone rouge)، نحن في منطقة الخطر، والكلفة اللي كنعوادو في خدمة الدين تفوق بكثير الكلفة، تفوق بكثير معدل النمو اللي كنعقدوه، بمعنى أن المديونية لا تنتج ثروات.

السيد رئيس الحكومة،

بعض المرات عندنا مشكل ديال المصادقية. إحدى الجوانب المهمة اللي جات في القانون المالي هاذ الشي اللي تكلمتوا عليه ديال الصناعة، خصصنوا مبلغ مهم محترم جدا في الميزانية ديال الصناعة، والحكومة تعد بمخلق 500.000 منصب شغل على امتداد 5 سنوات، هذا شيء جميل. ولكن، السيد رئيس الحكومة، فكر معايا شوية، 500.000 منصب شغل، معناه 100 ألف فرصة عمل سنويا، معناه 2.000 فرصة عمل كل أسبوع، شيء لا يمكن أن يصدق العقل. علاش؟ لأن عندنا سوابق.

البرنامج ديال "انثاق" تكبدت فيه الميزانية الخسارة ديال 9 ملايين درهم، المشروع ديال المناطق الصناعية كان يروم تشييد 19 مليون متر مربع من المحلات الصناعية.

19 مليون متر مربع، بكل من Casa Nearshore، Rabat Technopolis، Atlantic Free Zone، Tétouan Shore، Fès Shore، Kénitra Shore

حسب الوزير المحترم الحالي، والوثائق ديال وزارة الاقتصاد والمالية، بالكاد بالكاد، يلاه درنا 380.000 متر مربع اللي بنينا، يعني أن نسبة الانجاز ديال هاذ المشروع ديال "انثاق" والمناطق الصناعية 1.9%، علما أن بداية 2015 بقت ليها شهر، هو آخر أجل لإنجاز هذا البرنامج.

احنا كنعقدو المرتبة 129 في المؤشر المتعلق بمجال القابلية للابتكار، المرتبة 103 في جودة مؤسسات البحث العلمي، المرتبة 125 في مجال إنفاق القطاع الخاص على البحث والتطوير، المرتبة 116 في تعاون الجامعات والقطاع الصناعي. هذه مؤشرات لا تشرف.

نعم، كايين تقدم في بعض المؤشرات، ولكن المؤشرات الإجمالية كنعقدو فيها تدهور وتدني، والبلاد ديالنا ما زالت في المستوى الأول ديال التنافسية، وتواجه صعوبات، ومن المؤسف أن لا تكون العوائق البنوية اللي غادي تضمن لبلادنا الانتقال الحاسم والنهائي للمستوى الثاني ما كيناش في صلب اهتماماتكم وأولوياتكم.

السيد رئيس الحكومة،

المشكل أحيانا ما شي في قلة الموارد، بلادنا في الإجمال ما عندهاش الكثير من الموارد، ولكن كايين خير الله، كايين خير الله. نعطيكم مثال، السيد رئيس الحكومة، سنة 2013 الحكومة المغربية توفرت على رصيد 122.6 مليار درهم على مستوى الحسابات الخصوصية، شحال ففقتوا منها؟ 42.5 مليار درهم، أي نسبة الإنجاز 34%.

إلى كان ولا بد، نعطيكم أرقام أخرى: الصندوق ديال تدبير الكوارث الطبيعية اللي فيها المواطنين ديالنا الأبرياء يموتون، الصندوق ديال تدبير الكوارث الطبيعية فيه 200 مليار، يلاه صرفنوا 3%، عندنا واحد الصندوق سميتو تقوية البنية التحتية، فيه الملايير، ما عقلتش على الرقم، يلاه صرفنا 3%، عندنا مشكل ديال الحكامة، مشكل عميق، والمقاربة ديالكم، السيد رئيس الحكومة، مقاربة ما شي سليمة، ما بغيتش نقول مقاربة فلكورية فيها الخطابات بزاف فيها الشعارات بزاف، فيها كذا، ولكن مقاربة مكافحة الفساد والمقاربة ديال إعمال مبادئ وقيم الحكامة تحتاج إلى شيء آخر.

السيد رئيس الحكومة،

لطالما نهناكم إلى القضايا الحقيقية، عوض أن تصرف الحكومة الجهد والطاقة في أشباه القضايا.

السيد رئيس الحكومة،

عندنا مشكل ديال الاستثمار العمومي ضخم اللي كنعقدو بلادنا، 189 مليار درهم، كيف قالوا الإخوان، يلاه كنعقدو معدل نمو بسيط. احنا الاستثمار العمومي ديالنا 36% من PIB، يلاه كنعقدو معدل النمو من 2% إلى 4%.

الاستثمار العمومي، السيد رئيس الحكومة، ما كنتستافدش منو كافة جهات المملكة، وهذه وثيقة ديال وزارة الاقتصاد والمالية، آش كتقول هاذ الوثيقة؟

إلى درنا مقارنة على سبيل المثال بين جهة الدار البيضاء الكبرى وجهة الرباط وجهة تازة الحسبية-تاوانات، المواطن في جهة الحسبية-تاوانات، الجهة ديال الحسبية-تاوانات كاملة، يلاه خصصنوا ليه 914 درهم في الميزانية ديال

التشجيع وبعيدا عن الانفعال، علاش كنعقول هاذ الكلام، السيد رئيس الحكومة؟ لأنه في تقديري المتواضع اليوم، الأمر تجاوز سقف التعبير الصادق وحتى الكذب عن المواقف السياسية والمواقف الحزبية، تجاوز سقف البحث عن مجد شخصي أو مجد حزبي زائف زائل قصير وإن طال وامتد إلى ما شاء الله.

اليوم، التحدي الحقيقي - وتكلمتوا على هاذ الشي - هو قدرتنا الجماعية على إثبات انتمائنا بالفعل لا بالقول إلى حزب جامع حاض اسمه المملكة المغربية، حزب فاق منخرطه 34 مليون مناضل ومناضلة، داخل وخارج التراب، هذا من جهة.

من جهة أخرى، وهنا لن أكنفي بالتمني، ولكن سأقول لك بكل أدب وبكل تقدير وبكل احترام: ينبغي أن تكون ردودك موضوعية وديمقراطية، لأن المعارضة التي كثرت الإساءة إليها اليوم من خلال تبخيس عملها والتقليل من قدرها وكذلك من خلال التبرجيح في رموزها ونعتها بأبشع وأحط النعوت من كذب وسطو وتلقي العمولات والرشاوي، دون احتساب الكم الهائل من الاتهامات التي ألقاها والمرتبطة بالتشويش والضبيب والعرقة وغير ذلك من التوصيفات التي تهافتت من كثرة الاجترار.

المعارضة، السيد رئيس الحكومة، الأخوات والإخوة، المعارضة لا يمكن أن تكون كالحجارة الممومة على قارعة الطريق، هاذ الوضع وبهاذ الشكل لن يخدم الديمقراطية في شيء، ولن يخدم عملكم في شيء.

حركة ودينامية المعارضة تأطير وتحفيز للعمل الحكومي ولمنوال الحكومة وتقوية للسلوك الديمقراطي، حتى وإن كنتوا ككتشفوا فينا أصحاب دعوة باطلة، فدعوا الأمر لصاحب الأمر، أتركوا الفصل والكلمة للفصل للرأي العام، إن شاء سقّه، وإن شاء أنصفه. نسد القوس، السيد رئيس الحكومة، لكي أتحدث عن الاستئثار.

السيد رئيس الحكومة المحترم، توقعاتكم وأرقامكم تدينكم. فيها الكثير من المباطلة حتى لا أقول شيئا آخر، غيبت العمق التنموي، لم تكشف بما يكفي عن الأبعاد وعن المؤشرات الدالة عن الاختيارات المعلنة من قبل الحكومة.

اليوم الانطباع السائد هو أن هناك هواجس تطفئ على نحو ما على المطامح الاقتصادية والاجتماعية التي عبر عنها التصريح الحكومي، ولست بحاجة إلى مجهود كبير لتبرير الكلام ديالي. بمجرد طرق باب الاستئثار العمومي يتبين أن ما تفضلتم بتقديمه من أرقام ومن توقعات، السيد رئيس الحكومة، مجرد قيمة كمية لاعتمادات ولموارد رصدت، وهي وزهرها، قد توظف، قد ترخل، وقد تكون موضوع تجميد، وراه كائنة السابقة بلا ما تنصرفوا لها.

إذن خلاصة القول، ونظرا لضيق الوقت، الأمر اليوم لا يمكن أن يختزل في مقارنة كمية وفي السياسة بدون مضمون اقتصادي واجتماعي ودون

فإلى كانت الحكومة أخفقت وفشلت فشلا ذريعا في تحقيق النتائج ديال هاذ مشروع "انثاق"، كيفاش يمكن لنا نصدقكم بأنه غتخلقوا 500.000 فرصة عمل، كيف 500.000 فرصة عمل؟ يعني 100 ألف فرصة عمل سنويا، يعني 2.000 فرصة عمل في الأسبوع.

السيد رئيس الحكومة، اسمحوا لي نذكركم، لأن بعض المرات يمكن ما كتوصلكموش المعطيات، قلتوا بأنكم عطيتوا التعليمات باش يتخلصوا المقاولات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

انتهى الوقت، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

أكاديمية وجدة، الالتزامات ديال المقاولات 20 مليار، مازال ما توصلت حتى بدرهم، الأكاديمية ديال الحسبية 25 مليار، لم تتوصل بأي درهم، وهذا يؤدي بالمقاولات إلى...

رجاء أن تتعاملوا بسعة صدر مع الملاحظات، لأن الهدف من هاذ الشي كلو ماشي هو نسجلو نقط اللي غمشي، اللي غتطفني هاذ الجلسة وغتسالي، ولكن الهدف هو تنبهوا للأولويات.

وشكرا.

ومعذرة، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي.

تفضل.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله حمدا لا ينفذ.

السيد رئيس المجلس الموقر،

السيد رئيس الحكومة الموقر،

عودتنا على استخدام المدفوعات الثقيلة في آخر الجلسة، وتغيرك لمنهجية الاشتغال يجعلني اليوم أفصح قوسا لأقول لك: أنا أعلم أنه لن تتاح لي الفرصة، ولن تسعفني القوانين المنظمة لمثل هذه الجلسات الشهرية، لكي آخذ الكلمة أو أتناول الكلمة مرة أخرى وأعقب على ردك على تعقيبي، لذلك سأذكرك ونسي بكلمة قالها الفاروق سيدنا عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، مخاطبا أحد معارضيه: "يرحمك الله، والحمد لله الذي جعل فيكم من يقوم عوجي".

أقل ما يمكن أن يقال عن هذا الكلام أنه ديمقراطي، وأما للسيد رئيس الحكومة أن يكون كلامك كذلك وأن تتسم ردودك بنفس الروح بعيدا عن

كذلك الموارد البشرية المؤهلة. ملي تتكلمو على التأهيل كنتكلمو على الكفاءة العلمية والتقنية والفنية وكنتكلمو على الأخلاق. بطبيعة الحال، بحضور فاعل ومواكبة وازنة لقضاء عادل وبشفافية مطلقة.

إذن الثقة رقم لا يمكن أن يتجاوز في عملية الاستثمار وفي عملية التنمية الاقتصادية عبر بوابة الاستثمار، وما يمكنش نتكلمو على الثقة وإشارة الثقة وما نتذكروش نصيحتك القيمة للمغاربة بالرجوع للرايب البلدي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ملي ارتفعت أسعار الحليب تكلمتي ونصحتهم - وهي نصيحة قيمة - بالرجوع إلى هذا الرايب البلدي. إلى سمحتي ليا، هاذ النصيحة ما كانت فقط لتزج، ولكن يمكن كانت تشكل تهديد حقيقي بالنسبة لمئات الآلاف من مناصب الشغل القارة المباشرة وغير المباشرة اللي كيوفرها قطاع الحليب والمشتقات دبالو، ويمكن تكون وبال على المقاولات الكبرى والصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا المشتغلة في ذات القطاع والمستثمرة لملايير الدراهم في بنايات وفي منشآت وفي وسائل النقل واللوجستيك وفي الآليات وفي العتاد، خاصنا نتفقو، السيد رئيس الحكومة، على شيء أساسي وجوهري، هو أن المنطق الاقتصادي السليم لا يمكن أن يقبل بشيء اسميتوا "اللسان ما فيه عظم".

السيد رئيس الحكومة،

ورئاسة الحكومة مؤسسة محترمة ومسؤولة، كل حركاتها وسكناتها يجب أن تكون كذلك، السيد رئيس الحكومة ينبغي أن يكون منعبا بل وشلالا للثقة، علاش؟ لأنه في فقرة وفي عمق السلطة السياسية، ويمتلك وضعية القرار السياسي، وما من بنت شفة ينبس بها إلا ويمكن أن يكون لها وقع فوري ومباشر وسريع على الفاعل الاقتصادي والسياسي، يمكن تقبلو، السيد رئيس الحكومة، بأن وزيرنا يخرج على السطر مرة في le mandat ديالو، ولكن أن يغرد السيد رئيس الحكومة خارج السرب، هذا أمر لا يمكن استيعابه ويصعب تقبله بكل صدق!

نتكلموا شوية على آليات الاستثمار، ما بقاش الوقت.

ندوزو نتكلمو على القوانين الاستثمارية، إن صح التعبير، أو القوانين المشجعة - غتعتيني شوية من الوقت ديال، أ السيد رئيس الحكومة؟ - على أي، القوانين المشجعة للاستثمار، السيد رئيس الحكومة، لا ينبغي أن تكون على المقاس وفي خدمة فئة بعينها، يمكن هاذ قطاع الصحة كنتكلمو على فتح رأسال المصحات، مزيان، جميل أن يفتح باب قطاع الصحة على مصراعيه لكل مستثمر غير محني راغب في تنوع وتوسيع العرض الطبي والصحي وتخفيف العبء عليكم كدولة، ولكن من المؤسف ومن المخجل ومن غير المقبول ومن غير المعقول، خصوصا بعد دستور 2011 أن تفتح أو يفتح أو يكون فتح رأسال المصحات محطة أخرى لتكريس الربح وتكريس الاحتكار وتسميم الأجواء في قطاع مشاكلك بالجملة، ومناسبة كذلك لخلق شروط منافسة غير شريفة وغير عادلة.

ترتيب الأولويات وفي مختلف المجالات دون استثناء، بدءا بإعاش الشغل. وأنا بهاذ المناسبة، بمناسبة الحديث أن إعاش الشغل، أحبي شجاعتك، الشجاعة التي أبنت عليها، السيد رئيس الحكومة، في آخر جلسة من جلسات المسائلة الشهرية في مجلس النواب، حين قلت بصراحة بأن الحكومة ما دارت والو في مجال التشغيل، اللهم بعض الإجراءات وبعض التدابير، وأنكم ما زلتم تفكرون في ملامح وفي مفردات الوصفة أو التركيبة اللي غادي تتقدمو بها.

إقرارك، للأسف، السيد رئيس الحكومة المحترم، لا يعينك من مسؤولية التقصير في ملف كان من المفروض أن يستأثر ببالغ اهتمامك وأن يشغل بالك صباح مساء، لأنه باب الرزق اللي قدرو الله لكل مغربي ومغربية، هو الضامن للكرامة، هو الضامن للاستقرار النفسي والعائلي والاجتماعي.

وخليني نسولك، السيد رئيس الحكومة، عن جدوى قوانين للبلية لا تفرد الجزء الأكبر من صفحاتها لحل إشكالية البطالة والضرورة الملحة لخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل، حتى نرتقي بمستوى التنمية البشرية والاجتماعية، حتى نتمكن من تقليص حدة الفوارق والتفاوتات، وحتى نتمكن من تحسين هاذ المؤشرات الرئيسية ديالنا، خصوصا في صفوف الشباب، هذه الفئة التي تعتبر من أكثر الفئات الاجتماعية تضررا والأكثر معاناة مع مختلف أشكال العجز، لا في الحكامة ولا في التنمية.

الحل المرتبط بإشكالية التشغيل لن تنبته الأرض ولن ينزل من السماء، اللهم ذيك الشي اللي مرتبط بالفلاحة والزراعة وبالكسبية، الحل مرتبط بإيجاد حلول جذرية لمعضلات الاستثمار، وإزالة المتاريس التي تعترض سبيل المستثمرين، وأول حاجز، السيد رئيس الحكومة المحترم، هو حاجز نفسي بكل تأكيد هو الثقة، ولو كان من الضروري اختزال الاستثمار في كلمة واحدة لكانت "الثقة"، علاش؟ لأن "رأس المال جبان" بطبيعته، والاستثمار من منظور اقتصادي تحليلي وصفي هو هذالك الجزء المققطع من الدخل القومي اللي منسميوه احنا "الادخار"، والذي نوجهه لتكوين واحد الطاقة إنتاجية أو لتجديد واحد الطاقة إنتاجية قائمة، هاذ العملية هاذي (biensur) الغرض منها هو مواجهة تزايد الطلب، وطالما، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن هذا المستثمر قبل بمبدأ التضحية والتنازل والتخلي عن رغبته الاستهلاكية الحاضرة والحالية، فهو قبل أنه يتحمل واحد القدر معين وواحد الجزء معين من المخاطر، بمعنى أنه قبل شروط وقواعد اللعبة، بما في ذلك المخاطرة، يمكن مجزء ويمكن برأس المال ديالو كامل.

إذن ما عليك أنت إلا أن تكون انتهازيا بالمفهوم الإيجابي، وأن تحتضن هذا المستثمر وتوفر له الشروط، تمرين سيكولوجي كبحسوس بالأمان داخل منظومة كتوفر له الاستقرار الأمني، الاستقرار السياسي، البنية التحتية والأساسية، من خدمات، من طرق، من كهرباء، من مياه، دون إغفال الجانب التشريعي وما يتضمنه من مزايا وحوافز وتسهيلات، وتوفير

- أولا، اعتبارا للدور الحيوي للمقاولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نود أن تؤكد أن الجهود المبذولة لإنعاشها يظل محدودا، ما لم ترافقه إصلاحات من قبيل التخفيض في الثقل الضريبي المفروض على وضع حد للمصادر المعقدة والمؤطرة للصفقات العمومية، تبسيط مساطر الولوج إلى التمويل، وضع جدولة زمنية واضحة لأداء المتأخرات المستحقة للمقاولات، واسترجاع مستحقاتها في الضريبة على القيمة المضافة والبالغة اليوم حوالي 14 مليار درهم؛

- ثانيا، نعتقد جازمين أن الإصلاح الجذري والشامل للمنظمة الجبائية يعد من أوليات توفير مناخ ملائم لدعم المقاولة المغربية، بدل الاكتفاء بمراجعات محدودة وإصلاحات جزئية، مما يمكن من استعادة الثقة بين إدارة الضرائب والملمزم، وتوفير تحفيزات تؤهل المقاولات وتشجيع المبادرات الاستثمارية وتوفر الشروط اللازم لجلب الاستثمار الخارجي؛

- ثالثا، ولتكتمل حلقات هذا الإصلاح، فإن إصلاح العدالة والقضاء يعد بوابة أساسية في هذا المسار.

كما نود في هذا الإطار مطالبة الحكومة بوضع جدولة زمنية واضحة ومحدودة مع الإلزام به، بغية تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة لفائدة المقاولات والأشخاص ضد الدولة، تفعيلاً للفصل 126 من الدستور، الذي يجعل الأحكام القضائية ملزمة للجميع، لأن عدم تنفيذ هذه الأحكام له تبعات على حياة ومستقبل المقاولات، حيث لا يعقل أن تماطل الدولة في تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها، في الوقت الذي تواصل فيه العمل بإجراء الاقتطاع من المنبع عبر مسطرة الإشعار لغير الخائر.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وإذ نسجل التزامكم وتصريحكم بتوقيف العمل بهذا الإجراء، فإن هذا الواقع لن يرتفع ما لم تتم مراجعة هذا الإجراء بتعديل في المسطرة المدنية ومدونة تحصيل الديون؛

- رابعا، إن دعم المقاولة يتطلب أيضا العمل على تقليص آجال الأداء في الصفقات العمومية وربط المراجعة الضريبية بأداء المستحقات والإنجاز؛

- خامسا، السيد الرئيس حكومة المحترم، السادة الوزراء، في ظل محدودية الاستثمار الأجنبي، فإن الاستثمار العمومي يظل هو البديل، على اعتبار أن الدولة تظل هي المستثمر الرئيسي، لهذا نعتبر أن الرهان الأساسي هو توجيه الاستثمار العمومي لتقليص الفوارق بين الجهات والمجالات والفئات الاجتماعية، وفق مبدأ المناصفة المجالية والخروج من تركز الاستثمارات في جهات بعينها. كما لا يعقل، السيد الرئيس، ألا تنفذ ميزانية الاستثمار العمومي رغم محدوديته أصلا، ليصبح الوضع أشبه بجاعة قروية فقيرة، ورغم ذلك تنتج الفائض. إنها أزمة حقيقية.

ما بقاش الوقت، السيد رئيس الحكومة، غادي نقول لك واحد القضية "غرسوا فاكنا، وغرس فياكلون" احنا وإياكم سنسأل عن غرس هاذ المرحلة، فنتمنى أن يكون الغرس طيبا يستسيغه الجيل الآتي والأجيال التي تليه.

كلمة أخيرة، هو أن ما تخليوش الحلول السهلة تغنيكم عن ممارسة التفكير كوظيفة ذهنية وكعملية واعية، تصنعون من خلالها المعنى لمنجزاتكم ولقراراتكم، مستخلصين هذا المعنى من تجارب من سبقكم، بطبيعة الحال، بإدراك ودون إغفال لعناصر البيئة المحيطة بكم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلاً.

الكلمة الآن للفريق الحركي، السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

أود في البداية أن نسجل تفاعلنا الإيجابي مع التوضيحات التي قدمتموها، السيد رئيس الحكومة، والتي تؤكد حرص الحكومة على توفير المناخ الملائم لإنعاش الاستثمار في ظل معادلة صعبة، تتمثل في الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية، دون المس في نفس الوقت بالتوازنات الاجتماعية ولا بالقدرة الشرائية للمواطنين، وهذه معادلة تزداد تعقيدا في ظل الطبيعة الهشة للاقتصاد الوطني المطبوع بمحدودية الإنتاجية وبارتباطه بعوامل خارجية خاضعة للتحويلات والتقلبات، فضلا عن تراكمات وإكراهات تجعل السياسة الاقتصادية المنتهجة خاضعة بالضرورة لمنطق التحكم في العجز، مما يقلص حتما القدرة الاستثمارية ويفتح الباب للاستئدانة الداخلية والخارجية والمراهنة على تديرها، خاصة في ظل وضعية تعرف انسداد أنبوب الخصخصة وتفاقم الحاجة والخصائص التنموي والاجتماعي والتفاوت في فرص التنمية بين المجالات والجهات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في الفريق الحركي ندرك أهمية الإصلاحات المنتهجة ونسجل الجهود المبذولة، بإطلاق دينامية اقتصادية، تقوم على دعم محركات التنمية، رغم الظرفية الصعبة التي تحيط بالاقتصاد الوطني، وفي نفس الوقت، نحن مدركون أن الإصلاح منظومة شمولية ومتكاملة، وإسهاما منا في إغناء النقاش حول هاذ الموضوع الهام، نعرض على أنظاركم مجموعة من الملاحظات والاقتراحات السيد رئيس الحكومة:

مع خطاب صاحب الجلالة، أن نعتز بمغريبتنا.

اليوم، أنا كمغربي مواطن، تفضل نتكلم في التقارير على ما قاله المجلس الأعلى للحسابات، ما قاله المجلس الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ما قاله بنك المغرب، ما قالته المندوبية السامية للإحصاء، ما قاله مجلس المنافسة، ما قالته المؤسسات المغربية والجامعات المغربية، لأنه باش نشعر بأنه أنا مغربي، باش نشعر بأنه الوصية جاية من منبع ديال القلب، ديال المغربي اللي باغي يدافع على المغرب، لاش يمشي لشي منتمدى أو شي تقارير أجنبية عندها ولا بد طموح للوصول إلى فائدة ما، وهذا شئ طبيعي بالنسبة للمؤسسات الأجنبية، ولكني أنا ملي كتراعي الشأن المغربي، أول ما أصدق به ما يخرج من بيتي، إصلاح ذات البين، إلى ما تقناش المغاربة ببعضياتنا وما فرحناش ببعضياتنا وما درناش الثقة في المؤسسات ديالنا وما كوناش نفسنا بنفسنا شكون غادي يكونا؟ نحن ننتظر رضى الغير أم ننتظر رضى المواطنين ديالنا؟ واش هذوك الناس اللي في المجلس الأعلى للحسابات ماشي مغاربة؟ واش الناس اللي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ماشي مغاربة؟ واش اللي في بنك المغرب ماشي مغربي؟

كفانا، كفانا من اللجوء إلى الخارج. كفانا من هذا العمل والتعامل. نبقاو مغاربة، ونخليو الغسيل ديالنا فيما بين المغاربة يتغسل.

السيد الوزير،

هاذ الحكومة فعلا باقي بزاف خاصها ما تدير، ولكن تهنئوها بالاختيارات الكبرى اللي دارت، الاختيارات اللي دارتها عبر واحد المشاركة فعالة في المعارضة وديال مجلس المستشارين ومجلس النواب، لأن هناك نقاش حاد في إطار الاختيارات الكبرى الاقتصادية. أقول بهذا قانون ديال المشاركة مع القطاع الخاص والقطاع العام، شركات الائتمان، الملكية الصناعية..

أكثر من هاذ الشئ كولو لأول مرة في حياة استقلال المغرب أنه لجأنا إلى مؤسسة مغربية للتشاور معها في اختيار قانون مثل القانون ديال الائتمان، راه احنا رفعنا المستوى ديالنا، خليوا المغاربة يحسوا براسهم، لأنه حتى ذاك المستثمر اللي بغيناه يستثمر ما خاصوش ينتظر الخارج هو اللي يقول لو اعطي الضوء الأخضر. راه الاستقلال جنباه بالمغاربة ما جنباهش بالخارج، وراه الاستقلال الاقتصادي والتكوين ديالنا راه غادي يجي بالمغرب ما غاديش يجي بالخارج.

أقول الاختيارات أنه في ظل 3 سنوات هاذ الحكومة غيرت التوجه الاقتصادي اللي كان في الحكومات السابقة، اللي ربما هذيك الحكومات السابقة، وبالنسبة كثنني على هاذ الحكومة لأنه ما كان صالحا بقت قابضة فيه الاختيارات الصحيحة واللي كانت في الصواب، وأنا أشدد بالذكر المغاربة خاصهم يفرحوا، عندها اليوم 5 مليون هكتارات اللي مفلحة اللي كتغرس هذا مورد خير كبير، اللي خاصنا نعرفو أنه توزيع الثروات كيفاش نكون، أما، الحمد لله، وصلنا لواحد المستوى اللي جيد في ظل واحد

وفي نفس السياق وفي زمن دستوري جديد، ونحن مقبلون على الجهوية الموسعة، لا يعقل أن تظل ميزانية الجهات والجماعات المحلية والترايبية جد محدودة - واش كتظنوا، السيد رئيس الحكومة، أن ب 2% تؤسس لجهات توفر التنمية؟ وب 13 مليار درهم يمكن ل 1503 ديال الجماعات أن تكون قاطرة للحكامة التنموية المحلية؟

وبهاذ المناسبة كنوجهو نداء للسيد وزير المالية حول حل إشكالية تجميع القباضات في الخزينات الجهوية، اللي كيخلق تعثر وتأخير في تنفيذ ميزانية الجماعات، وخاصة الشق المتعلق بالتجهيز لإنجاز المشاريع المبرمجة في أجلها للحفاظ على الثقة بين المقاول والإدارة، وكذا التزام الجماعات مع المواطنين في تنفيذ المشاريع؛

- سابعاً، بخصوص المحافظة على القدرة الشرائية، فإننا نفضل الحديث عن تحسين القدرة الشرائية وليس المحافظة عليها، وهاذ التحسين كيتطلب، السيد رئيس الحكومة المحترم، إغناش الاستهلاك الداخلي وإطلاق سياسة اجتماعية متناغمة.

وختاماً، ولأن الموضوع شاسع وكبير جداً، نكتفي بالقول أن بلادنا لا تنتج من الثروة إلا القليل، والأهم هو التدبير الأمثل لهذا القليل والعمل على إنتاج الثروة بدل الاكتفاء بتوزيعها.

وشكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، الأستاذ لعلي ..

المستشار السيد لحبيب لعلي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس المجلس،

السادة المستشارون،

أولاً، أريد أن أوّطر هذا النقاش في الزمن والمكان، عمر هذه الحكومة 3 سنوات من 58 سنة ديال الاستقلال، النسبة المئوية ديال تداول السلطة والمسائل الحكومية 5%؛

ثانياً، من ناحية المكان، نحن في مؤسسة تشريعية تهتم بالاختيارات الكبرى ديال الحكومة، بالاختيارات الكبرى التي قامت بها، وكذلك اللي شرعها البرلمان، وفي كثير من الأحيان هناك ممارسات تقع على أرض الواقع بعيدة عن أنظار الحكومة وبعيدة عن أنظار السادة الوزراء، والتي هي إرث ديال 50 سنة ولا 60 سنة ديال التعامل اللي ورتناه في الثقافة ديالنا والتقاليد ديالنا والمعاملات ديالنا، فالإصلاح نحن نعلم جداً أن رئاسة الحكومة أو الحكومة، كيفما كانت، معارضة أو أغلبية، جاءت أنها لا تتمكن من تغيير الوضع في مدة زمنية قصيرة ب 3 سنوات، ولكن تبقى أن تتفاعل

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني، السيد الرئيس، باسم الفريق الاشتراكي، أن أعقب على جواب السيد رئيس الحكومة المحترم، الذي استمعت إليه بإمعان، والذي في الحقيقة غابت عنه بعض العناصر الأساسية المرتبطة بموضوع هاته المسألة، ألا وهو إشكالات الاستثمار والحفاظ على التنافسية والقدرة الشرائية للمواطنين. وسأحاول من خلال هذا التعقيب إبراز أو إعطاء التصور ديال الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين.

أعتقد، السيد رئيس الحكومة، بأن ما يقف اليوم في وجه الاستثمار الداخلي ينسحب أيضا في وجه الاستثمار الأجنبي، وهنا أتساءل للمرة الثانية معكم: هل الحكومة تملك سياسة ناجعة للدفع بعجلة الاستثمار للأمام وجلب استثمارات أجنبية، تماشيا مع ما جاء في التصريح الحكومي، الذي مفاد إحدى فقراته بأن الحكومة تلتزم برفع الادخار والاستثمار أم العكس هو الذي حصل؟ يبدو من خلال التقديم الذي أطرتم به جوابكم، السيد رئيس الحكومة، والذي قاتم فيه بأن الاستثمار يعتبر صلب أولوية هذه الحكومة.

السيد رئيس الحكومة،

مقدمة جوابكم في منظور علم البيان العربي هي خبر، والخبر هي ما احتمال الصدق والكذب لذاته بغض النظر عن قائله، وليس إنشاء. وبالتالي، باسم الفريق الاشتراكي، سأحاول جاهدا التبدليل على أن هناك صعاب أساسية مازالت قائمة، وفي حال ما إذا الحكومة غضت الطرف عنها خلال المدة المتبقية من عمرها ستبقى دار لقمان على حالها.

الصعوبة الأولى، السيد الرئيس الحكومة، هي ضعف مروودية المراكز الجهوية للاستثمار. المراكز الجهوية للاستثمار، السيد رئيس الحكومة، ينحصر دورها في القيام بإجراءات إدارية بسيطة، لحد الساعة ليس لها دور وظيفي.

احنا كنا نأمل كفريق الاشتراكي داخل قبة البرلمان، اليوم، السيد الرئيس، بعد مضي 3 سنوات، تعطوننا واحد الدراسة ديال الجدوى ديال

السنوات اللي بغينا نشغلو فيها، أنه جد مهم، وبقت لنا المسألة ديال التوزيع، بقت لنا المسألة ديال التسويق، بقت لنا المسألة ديال توزيع الثروات، هاذ الشي اللي خاصنا نمشيو لو، لكن على الأقل المواطنون كينتظروا منا نستبشرهم خيرا. المواطن ديالنا كيتفعل غير بالشتا إلى طاحت، كيتفعل بأي شيء.

خاطبوا الناس حسب عقولهم باش هاذ المغرب يتحسن ويزيد للقدام، راه المشاكل اللي عندنا في المغرب - ربما السيد وزير العدل خرج - هو القضاء، لأنه نريد بلدا عادلا، ما يمكنش لك تدير شي استثمار، ما يمكنش لك تخلق ثروات، ما يمكنش لك توزع ثروات إلى ما كانش قضاء عادل، وهاذ القضاء هو ما كيطلبش إمكانيات مادية أكثر ما كيطلب خيارات إنسانية، خيارات تربوية.

وهنا أشير، السيد وزير التربية الوطنية والسيد رئيس الحكومة، إلى ما صلحناش التعليم راه ما يمكن لناش نصلحوه، فعلا التعليم هو عمل وشغل ديال 20 سنة، ما يمكن لكش أتم الآثار ديال التعليم. أنا يمكن لي كنعاسب حكومة هاذي على آثار التعليم ديالها بالنسبة للميزانية المخصصة للتعليم، فالإرادة واقعة، كان، السيد الرئيس، الله يخليك، نعطيك الصديق ديالي يزيد.. السي عوكاشا تفضل.

السيد رئيس الجلسة:

في حدود ما تبقى من الوقت، دقيقة وخمس ثواني، تفضل.

المستشار السيد حسن عوكاشا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

بغيت غير نذكر الإخوان في الأوائل ديال الحكومة، السيد رئيس الحكومة أول حاجة قال أن جميع الأوراش اللي دارت الحكومات اللي سبقت غادي يستمروا وغادي يدعمهم، وهاذ الشي اللي دارت هاذ الحكومة الحالية، وهذا أشنو تبيين؟ تبيين استمرارية الدولة. إذن هذه هي اللي كتعطي الثقة، أحسن ثقة هي هتدي.

الحاجة الثانية هي الحكومة كتواجه المشاكل الهيكلية ديال الاقتصاد المغربي كصندوق المقاصة، هاذو من الأشياء اللي كيبينوا للمستثمر أن هاذ الدولة مسؤولة وكتواجه مشاكل، وهذا هو اللي تيعطي الثقة للناس.

ما بقاش الوقت بزاف، اللي غادي تقترح للسيد رئيس الحكومة، مع كل أسف، كان اقتراحات كثيرة، ولكن ما يمكنش لي نعطياها، وهو إلى بغينا الاستثمار الخاص ولا بد نراجعو مدونة الشغل ونديرو Le modèle anglo-saxon، لأن التنظيم الفرنسي اللي احنا متبعينو ما غادي يشجع الاستثمار.

وشكرا.

كعتبر - في تقديرنا - عصب في وجه الاستثمار.

الصعوبة الثالثة، السيد الرئيس المحترم، هي الإدارة الضريبية، فعلا غنقول لي هاذ الشي كان، ولكن احنا كنا ننتظر وكذلك الشعب ينتظر، لأن نحن لا نشوش وتعامل ونخاطبكم بموضوعية ومسؤولية، هو أن المراجعات الضرورية التي تفرض على الأرباح العقارية، والتي هي 30% حاجز كيؤدي بالمواطن ما يبيعش، وحتى إلى باع وصرح بالثمن الحقيقي يراجع، والسيد وزير العدل غادرنا قبل قليل يعطيكم الإحصائيات في المحكمة غير الإدارية في الرباط. واحد كيبيع ملكو كنجي الإدارة تراجعو ولو كان صادقا، هذا إشكال.

فبالتالي، احنا نشوفو غير النظام المصري، مصر ها هي حدانا، عندهم واحد النظام ضريبي يعتمد على تحديد سعر مرجعي لكل منطقة، مثلا أكدال معروف المتر ديالو 10 آلاف درهم، يعقوب المنصور غيكون أقل، أما كنعليوا هاذ السلطة التقديرية الممنوحة للمفتشين، فهي أيضا تقف في وجه الاستثمار، إذن هناك أزمة ينبغي التفكير في حلها.

النقطة الثانية في الضريبة، السيد رئيس الحكومة، (L'IS⁷) الضريبة على الشركات 30% تفرض على الشركة التي تحقق رقم أعمال ديال 10 ديال المليون درهم والتي كتحقق مليار ديال درهم ما يمكنش! أنا مستثمر بسيط، أنا ماشي مستثمر ككثير مليون ديال درهم تفرض عليا 30% وشركة اللي ككثير 10 مليون درهم أو 100 مليون درهم تدير لها 30%، هذا المنطق ينبغي تجاوزه.

احنا مزيان الحكومة الحالية واطاعة في الأولويات ديالها التوازنات الماكرو اقتصادية نتجح فيها مزيان، احنا معكم، ولكن لا ينبغي إغفال الجانب ديال الاستثمار، خاصة وأنكم قلتم بأن الاستثمار هو في صلب أولويات الحكومة.

احنا بما أن الحكومة ما دارت حتى شي إجراء ضريبي يشجع على الاستثمار، كنعقول لابد من مراجعة هاذ الأمر بالنسبة للضريبة على الشركات (L'IS)، كذلك (TVA) أتم اعترفتم بأن كايينة هناك صعوبة في استرجاع المبالغ ديالها، راه ماشي ككثير يقدر يسترجع، مازالت صعوبات قائمة.

المؤسسات البنكية، السيد رئيس الحكومة، هناك صعوبة كبيرة في الحصول على القروض مازالت قائمة، وهي ماجية من اللور، وبسبب كثرة الضمانات المطلوبة بحال دبا أنا مستثمر عندي مشروع متكامل، عندي دراسة الجدوى، نتائج مؤكدة، ولكن يتقل كاهلي بتقديم ضمانات تفوق الربح اللي يمكن لي نجنيه، فكيقوع obstacle. أنا عارف الأزمة اللي تيعيشها المغرب والسياسة النقدية، ذاك الخطاب عارفو ومقتنع به، ولكن لابد ما نديرو إجراءات مصاحبة للاستثمار، مثلا في ظل وفي عز الأزمة النقدية

هاذ المراكز الجهوية للاستثمار، واش غنعليوها أو لا؟ لأن المردودية ديالها بعض المراكز عندها 0، علاش كنعقول 0؟ لأن توجهات المراكز في الحوار مع الإدارات المعنية بالاستثمار ما عندها حتى شي دور، يالاه كتسخر المستثمرين. سير جيب لي هاذ الورقة من عند الإدارة من أملاك الدولة، سير للبنك الفولاني، سير عند السيد الوالي إلخ.

إذن لابد من إعادة النظر في دور المراكز الجهوية للاستثمار، اللي عندها عنوان عريض وليس لها دور وظيفي لحد الساعة. نخلص في الفريق الاشتراكي إلى غياب الخطاب الموحد مع المستثمرين، كثرة المتدخلين ينجم عنه التباطؤ والتعقيدات الإدارية على مستوى منح التراخيص، لأن باش المستثمر يحصل على شي رخصة راه خاصو سنوات وسنوات، والزمن هو حاسم في العملية الاستثمارية.

الصعوبة الثانية، السيد رئيس الحكومة المحترم، هي الوعاء العقاري، الوعاء العقاري لحد الساعة، وبعد مضي ثلاث سنوات، كتننوا اعطينونا وعود بمناسبة الموضوع ديال مناخ الأعمال بأن غنعظروا في هاذ الموضوع، ولحد الساعة مازال يشكل حاجزا أمام الإستثمار، le foncier est un obstacle لحد الساعة في وجه المستثمرين، علاش كنعقول بأنه obstacle لتعدد الجهات المالكة. كايينة أراضي تعود للملك الدولة الخاص، كايينة أرضي للمياه والغابات، كايينة الأراضي السلالية، الجماعات المحلية إلى آخره، وأيضا هناك كثرة النزاعات بين المواطنين المالكين وبين بعض الإدارات المعنية. وهننا لست في حاجة لأذكركم بالتعرضات اللي كندريها إدارة المياه والغابات.

أنا، السيد وزير العدل قبل قليل غادرنا، كيمكن لكم يمدكم وتمدونا بالعدد ديال التعرضات اللي كندير الإدارة ديال المياه والغابات ونتيجة الأحكام، كيبولوكوا المستثمر سنتين، 3 سنوات، 5 سنوات، والتعرض للمياه والغابات يرفض، أليست هذه عقبة في وجه المستثمرين السيد رئيس الحكومة؟

ما درتوا لنا والو في الوقوف ضد التعرضات اللي كنعقول ماشي جديدة وأحيانا كيبكون تواطؤ على أملاك الدولة، كنجي الإدارة ديال المياه والغابات وتتنازل، ولكن راه كنعرفوا التنازل، أنا ما كنعجش الإتهام لإدارة المياه والغابات ككل، ولكن بعض المناطق، وخاصة على جهة طنجة-تطوان، كان تواطؤ في بعض الملفات ديال التحفيظ من طرف الإدارة ديال المياه والغابات والحالة المعاكسة، بعض المرات هما كيديروا blocage كيديروا تعرضات، وغير باش يتحال الملف للمحكمة، خاصو زمن، والسيد وزير العدل، بحكم أنه ممارس راه كيعرف هاذ الشي هذا، وللظفر بالرسم العقاري راه خاصك سنوات إلى ما كانتش عندك التليفون باش تحصل على الرسم العقاري.

هاذ النزاعات التي تقوم بين الإدارات المالكة كيجعل المواطنين في حيص يبص للظفر بالرسم العقاري للوعاء العقاري، مما ينبغي التفكير كحكومة متضامنة فيما بين جميع القطاعات ديالها، التفكير في حل هاذ الإشكالية اللي

⁷ Impôt sur les Sociétés

التنافسية الجهوية والعالمية والدولية؟

أية قنوات للتمويل وبأية كلفة؟

أية سياسة ضريبية؟ وما مدى تماشيها مع طبيعة بنية النسيج المقاولاتي الوطني؟

أية عدالة ضامنة للحقوق ومشجعة على تطوير المقاولاة؟

السيد الرئيس،

إن في هذه التساؤلات استعراض ذهني للإشكاليات الحقيقية التي تواجه كل إرادة في الاستثمار وكل إرادة في خلق المقاولاة، وهنا دعوني أوضح ذلك أكثر من خلال ما يلي:

إن السوق الداخلية مطبوعة بمعطيين مؤكدين، أولها المحدودية وضعف القدرة الشرائية، ثانيها حدة التنافسية كنتيجة للمستوى الهام للانفتاح الاقتصادي.

السيد الرئيس،

لقد تركزت لدى الشباب المغربي فكرة خاطئة عن الاستثمار، فعوض الإبداع والابتكار لخلق الثروة يميل الشباب إلى الوظيفة العمومية، وهذا بفعل فشل السياسات الحكومية في مجال تشجيع إنشاء مقاولات الشباب، والتي جعلت كل من يقبل على خلق مقاولاة مشروع سجين أو مشروع مفلس، فإننا في الاتحاد الدستوري نرى أن الاستثمار بالنسبة للمقاولين الشباب يحتاج إلى مجهود جبار، يبدأ من المدرسة وينتهي في مؤسسات رعاية أفكار الاستثمار، جامعية كانت أو مهنية أو غيرها.

السيد رئيس الحكومة،

مداخيل الإنتاج محدد حاسم في تنافسية المقاولاة الوطنية، وكل العناصر الأساسية التي تدخل ضمن كلفة الإنتاج تبقى في مستويات أعلى، مقارنة مع المحيط الإقليمي ومع الدول المانحة والمنافسة.

إن حكومتكم، السيد رئيس الحكومة، مسؤولة وبشكل مباشر على زيادة غير مدروسة العواقب في كلفة الطاقة مثلا، التي كان لها آثار كارثية على مقاولات كبرى قبل المتوسطة والصغيرة.

أدعوكم إلى إحصاء المقاولات التي هي على حافة الإفلاس، بالإضافة إلى كلفة اليد العاملة المتخصصة والإكراهات القانونية المرتبطة بالتشغيل، فإن التمويل وما أدراك ما التمويل! الغول الذي يشكل أحد أهم المعوقات خلق المقاولاة وتشجيع الاستثمار، فالبنك، السيد رئيس الحكومة، تستحوذ على الأساسي من هذا التمويل، وفق مقارنة لا مجال فيها للمجازفة المشتركة، بل فيها إملاء لشروط تعجيزية، تفرض على الضعيف الذي هو المقاول أو المستثمر ونسب فائدة وكلفة خدمات تعد من بين الأعلى عالميا.

ويزيد في تعقد هذا الوضع عدم توفر قنوات بديلة، وأساسا السوق المالية لشدة تعقد الإكراهات القانونية والتنظيمية المفروضة على ولوجها. والحكومة في هذا الإطار شريكة في وضع خطر، يتشخص في قطاع بنكي ينعم بشبه احتكار وقطاع مالي في شبه احتضار، وتكون النتيجة مقاولاة ما

التي كنتعاني منها البلاد ديالنا ينبغي مراجعة نسب الفوائد البنكية التي تفرض على القروض والنسب التي كلفنا على عملية الخصم discount وكذلك التسهيل البنكي، راه ما يمكنش حيث الشركة الكبيرة كنتخضوا لها والمقاولاة المتوسطة أو الصغيرة كيتفرض عليها واحد النسبة أو واحد السعر اللي كيقوق..

أعتذر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

السي الراضي.

المستشار السيد ادريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

في إطار مداخلتني التي تتمحور حول موضوع المقاولات الوطنية وصعوبات وعوائق الاستثمار، دعوني أوضح لكم أنه تنافس نظري ما بين الدولة والنسيج المقاولاتي، الذي ينمو بين أحضانها، فالمسألة ليست مسألة وجود، ولكنها مسألة احتضان ورعاية، تماما كما يرمى كل أب أو كل أم أطفالها.

وعليه، فالإشكاليات والصعوبات التي تواجه المقاولاة المغربية ليست استهدافا موجها لها أو سلاحا مشهور في وجهها، بل إنه تارة عنوان على فشل اختيارات، وتارة أخرى نتيجة عدم فعالية سياسية عمومية، فقد اخترنا، السيد رئيس الحكومة، على هذا الأساس أن نناقش بلسان الواقعية وبلغة واضحة وبخطاب متجرد لا نطمح من ورائه إلا حوار تفاعلي بخلفية الغيرة على الوطن والدفاع عن مصالح مواطنيه.

تأسيسا على ذلك، أود أن أطرح أسئلة نراها مهيكلية لما سيأتي من دفوعات من خلال ما تبقى من هذه المداخلة.

الأسئلة:

إذا كان الهدف الأول والمباشر من وراء اتخاذ قرار الاستثمار وخلق المقاولاة هو الربح، فهل السوق الداخلية تستجيب لذلك؟ هذا سؤال.

وماذا أعدنا لتأهيل المقاولاة لاقتحام السوق العالمية والاستفادة من إمكاناتها؟

كيف ننشر ونرعى ثقافة الاستثمار وأية آليات لبورتها في فعل استثماري؟

أية مداخيل للإنتاج؟ وبأية كلفة؟ ووفق أي مستوى من سلم

المستشار السيد محمد عدا ب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.
السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارون،

شكرا لكم، السيد رئيس الحكومة، على ما قدمتموه لنا في هذه الجلسة من توضيحات بخصوص رؤية الحكومة لهذا الموضوع الحيوي والهام الذي يتوقف عليه سير الاقتصاد الوطني وحياة المجتمع المغربي، فالإستثمار العمومي منه والخاص مرتبط بشكل وثيق بالتنمية وبخلق ثروة وبسوق الشغل الذي هو إحدى الإشكالات الكبرى التي تواجهها الدولة والمجتمع، فنحن مطالبون بتحقيق نسبة النمو عالية لمعالجة هذه المشكلة، وهو أمر ممكن، اعتبارا لما يزر بلدنا من إمكانيات لم يتم استثمارها بعد بالشكل الناجح، بل ثمة عوائق تحول دون تقدم الإستثمار بنسب أعلى استجابة لحاجيات المجتمع والدولة، فالإستثمار العمومي رغم أهميته الكبرى ورغم ما تخصصه له الحكومة من ميزانيات هامة، باعتباره قاطرة للاقتصاد الوطني، مازال يواجه مشكلة ضعف نسبة الإنجاز لضعف الكفاءة أو العوائق الإدارية، مما يؤثر على مردودية مخصصات الإستثمار العمومي وعلى سوق الشغل وعلى التنمية بوجه عام.

وبهذا الخصوص ندعو إلى التخلي عن منطلق الوسائل الذي ما زال يهيمن على ميزانية الدولة وتعويضه بمنطق النتائج، وهو منطق يتم التفكير في إعماله منذ سنوات دون أن يتم ذلك فعليا.

أما الإستثمار الخصوصي، ورغم كل التدابير والإجراءات التي اتخذتموها لتحسين مناخ الأعمال، وهو ما نسجله بارتياح، فإنه مازال يواجه إشكاليات كبرى ومنها: عواقب إدارية ومسطرية وعقليات في الإدارة تشكلت منذ عقود تؤثر على المردودية وعلى النجاعة في هذا القطاع كما في قطاعات أخرى، كما تواجه المقاولات الوطنية المناخ التنافسي غير المناسب، خاصة مع اتساع اتفاقيات التبادل الحر، والتي علينا مراجعة تأثيرها على المقاولات الوطنية ومقتضيات التجارة العالمية، وكل ذلك يسمح بإغراق الأسواق الوطنية بمنتجات مصنعة تنافس بقوة منتجاتنا الوطنية.

إضافة إلى ذلك فإن مساواة المواد الخام المستوردة مع المواد المصنعة فيما يخص الرسوم الجمركية، لا يساعد المقاولات العاملة في المجال الصناعي بوجه خاص، على تقوية تنافسيتها، بل تؤدي إلى ترك العديد من المقاولين مجال الإنتاج والتوجه نحو الاستيراد، لما يوفره من ربح مضمون ودون تعب كثير.

وفي هذا الإطار، نسجل أهمية التدبير المتعلق بالشاي الخام المستورد، الوارد في مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته والممثل في التخفيض من الرسوم الجمركية عند الاستيراد، مما يمكن المقاولات الوطنية

بين الحديد والنار.

أما بالنسبة للسياسة الضريبية التي تؤثر بقوة في قرار خلق المقاولات وتشجيع الإستثمار، فلا بد من إثارة الانتباه إلى أن التمييز الإيجابي المستوعب لطبيعة بنية النسيج المقاولاتي الوطني لا يتحقق مطلقا على الرغم من بعض الإجراءات المحتشمة والحجوة التي أتت بها الحكومة خلال السنتين الأخيرتين.

السيد الرئيس،

لابد من بلورة تصور جريء يقوم على أساس أشطر مدروسة بالنسبة لسعر الضريبة على الشركات، ويخفف من باقي المكونات الجبائية الأخرى التي تمارس ضغطا متواصلا على مالية المقاولات وتحد من قدراتها على تطوير استثمارها وضمان استمراريتها، بما في ذلك الجبايات المحلية والمهنية.

أما بالنسبة للمحدد المرتبط بالقضاء والعدالة، فحدث ولا حرج، مشاكل بالجملة: بطء في البت وتعدد في المساطر واستحالة التنفيذ... كل هذه المحددات تجعل العاقل يعرض عن الإستثمار.

السيد الرئيس،

إن حكومتكم الموقرة تتحمل المسؤولية المباشرة في تعميق أزمة المقاولات، وتؤدي بها إلى الاحتضار. قررتم تقليص آجال استخلاص الكمبيالات من 6 شهور لـ 3 شهور، هذا راه كان خطير وخطير جدا، لأنه اللي عندو 600 مليون وتيخلص كل شهر 100، ملي رجعتوا لـ 300 ولي السيد تخلص 200 مليون في شهر، إذن هذا راه ضر بمجموعة من المقاولات.

قررتم تجميد 15 مليون من الإستثمار العمومي، قررتم فرض الضريبة على الفلاح، قررتم الرفع من الرسم على استخراج الرمال، قررتم الرفع من سعر الكازوال، تأخرت الحكومة عن أداء مستحقات المقاولات وصفقات عمومية، قررتم الرفع من ذعيرة التأخير من 5 إلى 50 درهم للضمان الاجتماعي، وآخر قرار هو الرفع المفروض على الإستثمار من 4% في القانون المالية 2015 والبقية ستأتي.

أندركون، السيد رئيس الحكومة، نقل الآثار الكارثية لهذه القرارات على المقاولات الوطنية؟ وخلاصتي أنكم انشغلتم بالإستثمار الأجنبي وتحسن مؤشرات مناخ الأعمال، لكن هذا الهاجس جعلكم تتركون المقاولات المغربية تواجه مصيرها لوحدها، وتكون بالتالي عرضة للإفلاس.

أرجوكم ثم أرجوكم، السيد رئيس الحكومة، الاهتمام بالمستثمر المغربي، راه الدايم هو الله والمقاولات المغربية، وهاد الشي باش غادي نصحوكم، الدايم هو الله والمقاولات المغربية.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي.

التعاقد الدستوري والسياسي الجديد بما يكفله من منظومة متكاملة لحقوق الإنسان وواجبات المواطنة سيقتى صوريا، ما لم يقترن بانبثاق تعاقد اجتماعي واقتصادي تضامني، يجعل كل مواطن أو مواطنة يلمس الآثار الإيجابية لهذه الحقوق على معيشه اليومي وعلى تقدم وطنه".

السيد رئيس الحكومة،

يعتبر الاستثمار العمومي والخاص المحرك الرئيسي للاقتصاد والنمو وخلق الثروة، لذلك يحق لنا أن نتساءل اليوم عن انعكاسات الجهود الاستثمارية للدولة خلال 5 سنوات الأخيرة، سواء على معدل النمو أو مناصب الشغل أو دينامية الاقتصاد الوطني، إننا نتساءل عن القيمة المضافة لما يفوق 869 مليار درهم كاستثمارات عمومية خلال الفترة 2010/2014 والتي تشكل منها استثمارات المنشآت والمؤسسات العامة ما يفوق 589 مليار درهم، أي ما نسبته 68%، فالاستثمار العمومي، السيد رئيس الحكومة، يعاني من أربع اختلالات:

- الاختلال الأول: التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات؛
- الاختلال الثاني: التوزيع الجهوي لهذه الاستثمارات؛
- الاختلال الثالث: ضعف الإنجازات وحجم مناصب الشغل المحدثة؛
- الاختلال الرابع: بنية الاستثمارات العمومية وحجم المديونية الخارجية لبعض المؤسسات العامة.

بالنسبة للاختلال الأول التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات، نلاحظ أن قطاعي الطاقة والمعادن والبنيات التحتية والنقل يستحوذان على 57% من هذه الاستثمارات، في حين أن القطاعات الاجتماعية والصحة والتربية والتكوين لم تستفد خلال الفترة من 2013 إلى 2015 إلا بنسبة 8.3% والسياحة والحرف المهنية إلا بنسبة 1.63% كعدل كنوسط، وهو ما ينعكس على بعض المخططات القطاعية كالمخطط الأزرق في مجال السياحة مثلا.

بالنسبة للاختلال الثاني التوزيع الجهوي لهذه الاستثمارات: حيث نجد أن أربع جهات تستحوذ على 54% من مجموع الاستثمارات العمومية وهي: جهة الرباط سلا زموور زعير، طنجة تطوان، الدار البيضاء الكبرى، مراكش تانسيفت، في المقابل أن نصف جهات المملكة لم تستفد سوى من 18% من هذه الاستثمارات، غادي نفوت الجدول.

الخلاصة أن الجهات والمواطنين لا يستفيدون على قدم المساواة من الجهود الاستثمارية للدولة.

أما الاختلال الثالث، ضعف الانجاز وحجم مناصب الشغل المحدثة: من أصل 498.95 مليار درهم خلال الفترة من 2011 إلى 2014 لم يتم إنجاز إلا 304.7 مليار درهم، أي ما نسبته 61%، وهكذا نجد أنه في سنة 2011 من أصل 144.44 مليار تم إنجاز فقط 68.9 مليار درهم، أي ما

العاملة في مجال تعليب الشاي المستورد من إنتاج متنوع بتكلفة أقل ويقوي قدرتها على المنافسة المنتج المستورد الكامل التصنيع، ويمكنها بالتالي من توسيع نشاطها وخلق وحدات إنتاجية جديدة، يترتب عنها فرص شغل جديدة ومداخل للخرينة العامة عبر الضرائب.

ونأمل السيد رئيس الحكومة في توسيع لأحة المواد الخام التي يشملها تخفيض الرسوم الجمركية عند الاستيراد وعدم وضعها في نفس السلة مع المواد الكاملة التصنيع، لفتح المجال فعليا أمام المقاول الوطنية العاملة في مجال الصناعة العصرية والصناعة التقليدية وتعزيز إجراءات حماية المنتج الوطني لدعم هذه المقاول، بما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني ومصالح المجتمع المغربي.

إننا، السيد رئيس الحكومة، بحاجة ماسة لدعم المقاول الوطنية من جهة كفاعل اقتصادي له دور أساسي في بناء اقتصاد متقدم خالق للثروة والقيمة المضافة، ومن جهة أخرى كمقاول مواطنة لتساهم في خلق الشغل اللائق وتحسين وضعية العمال وحماية حقوقهم الاجتماعية والمساهمة بالتالي في تنمية قوى الإنتاج والتقدم الاجتماعي، وهي مسألة أساسية، نركز عليها في فريق التحالف الاشتراكي، ونعتقد أن مصلحة المقاول لا تتنافى مع المصلحة العامة ومصالح الأجراء، إذا ما تم الجمع ما بين المصلحتين بشكل خلاق ومرضي لطرفي الإنتاج اعتبارا لتكاملهما، وهذا لا يتسنى إلا إذا تكاثفت جهود الدولة وجهود القطاع الخاص للمواجهة ما بين ما هو محاسباتي وما هو مالي وما هو اجتماعي ومجتمعي.

فلمقاوله حقوق، وللشغالين حقوق، وللمجتمع حقوق عبر الدولة من خلال الضرائب والتوازن بين كل هذه الحقوق بدون تضرر أي طرف من الأطراف، الذي يقدم المقاول لاقتصاد الدولة والمجتمع، ودوركم، السيد رئيس الحكومة، هو إيجاد آلية هذا التوازن وحماية حقوق الجميع عبر هذه الآليات، ونحن واقفون بوعيكم بهذه المتطلبات والرهانات وما تقومون به من مبادرات وتدابير، سواء لصالح المقاول أو لصالح المجتمع دليل على ذلك.

نأمل أن تقوي وتوسع بما فيه مصلحة وطننا ومواطنينا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الفدرالي للوحدة والديمقراطية، الأستاذ دعيدة.

المستشار السيد محمد دعيدة:

يستمع لنا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

اسمحوا لنا أن نجعل كمدخل لمناقشة هذا الموضوع مقتطف من خطاب العرش لسنة 2011، حيث أشار جلالة الملك محمد السادس إلى "إن

بخصوص دعم الاستثمار وتقوية البعد الترابي، الحكومة مدعوة للإسراع بوضع الميثاق الجديد للاستثمار وتحسين إجراءات الاستثمار وتسجيل الملكية والحصول على الرخص والرفع من شفافية المعاملات التجارية وتعزيز ثقة المستثمرين، وإخراج الإطار القانوني الخاص بالمقاولات في وضعية صعبة.

شكرا السيد الرئيس، والتوقيت راه احنا كنجتجو عليه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد الوطني.

المستشار السيد عبد الإله الخلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

تفاعلا مع ما تفضل به السيد رئيس الحكومة، وسجلت فقط في قضية مرتبطة بنا كمجموعة نقابية، حرص السيد رئيس الحكومة على أن تكون المقاولات في حالة اطمئنان وأن السيد رئيس الحكومة هو مستعد لكي يقدم كل المساعدات اللازمة للمقاولات وأن يساعدهم على تجاوز كل العراقيل وكل الإشكالات.

السيد رئيس الحكومة،

إن استقرار المقاولات والسلم الاجتماعي بها يعتبر أكبر محفز للاستثمار، كما تعلمون، ولذلك نعتبر بأن الحفاظ على المقاولات والحفاظ على الاستثمار لا بد أن يكون معه جانب آخر، وهو حماية الأجراء، ولا يمكن أبدا أن تكون عندنا حماية للمقاولات دون أن تكون هناك حماية للأجراء.

ومن هذا الباب، السيد رئيس الحكومة، أسجل فعلا على أن الحكومة بذلت مجهودات كبيرة في هذا المجال، سواء على مستوى الزيادة في الأجور، لا المرحلة ولا المرحلة الثانية، ولا على مستوى توسيع العلاجات، ولا على مستوى آخر قانون صوتنا عليه دياب التعويض عن فقدان الشغل، ولا على مستوى تحسين القانون دياب التعويض عن حوادث الشغل.

هذه كلها قضايا إيجابية فيما يتعلق بحماية الأجراء، لكن، مع ذلك، السيد رئيس الحكومة، تقول بأنه لا بد من الانتباه إلى الحفاظ على المقاولات وعلى الاستثمار، وأن تكون صورة المغرب صورة إيجابية بالتقليص ما أمكن من كل الاحتقانات الاجتماعية والإضرابات التي تقوم بها النقابات هنا وهناك.

ولذلك، السيد رئيس الحكومة، لا بد من تطبيق القانون بالنسبة لهذه المقاولات، ولا بد أن تكون هناك اشتراطات لحماية القوانين دياب الدولة من طرف المستثمرين.

نسبته 47%. في 2012 من أصل 121.62 مليار درهم تم إنجاز 77.5 مليار درهم، أي ما نسبته 63% في 2014 من أصل 118.50 مليار درهم تم إنجاز 80 مليار درهم، أي ما نسبته 61%.

بالنسبة للقطاعات الحكومية، نجد مثلا وزارة التجهيز بالنسبة للميزانية العامة لم تنجز فقط بالنسبة لميزانية الاستثمارات سوى 67%، وبالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 22%، وزارة الداخلية الميزانية العامة 44%، مرافق الدولة المسيرة بصورة .. 5.65، وزارة التجارة الخارجية 4.68% بالنسبة للميزانية العامة، وزارة الاقتصاد 44% بالنسبة للميزانية العامة، 25% بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

الخلاصة أن هناك ضعف الحكامة وعدم القدرة على الإنجاز بالنسبة لمختلف مؤسسات الدولة.

سأنتقل معكم، السيد رئيس الحكومة، لطرح السؤال التالي: من يستفيد من الاستثمارات العمومية؟ وما هو نصيب المقاولات المغربية أكانت صغيرة أم متوسطة أو كبرى؟ وكهنا سنأخذ المكتب الشريف للفوسفات، خلال الفترة 2011-2014 بلغت استثمارات هذه المؤسسة 99.92 مليار درهم، تم إنجاز 37.48 إلى نهاية سنة 2013، أي ما نسبته 53% كنسبة إنجاز، وجل الصفقات التي يقوم بها المكتب الشريف للفوسفات تستفيد منها المقاولات والشركات الأجنبية:

- الفترة 2010-2013 la ligne DAP الشركة التركية
TEKFEN، مجموع الاستثمار 250 مليون دولار؛

- Pipeline phosphate 2010-2014، الشركة التركية
TEKFEN، 450 مليون دولار؛

- 2011-2013 la Fusion de souffre شركة هندية، 400
مليون دولار؛

- 2011-2016 (ODI 1 et 2)، شركة كورية Daewoo 450
مليون دولار؛

- 2012-2017 (ODI 3 et 4)، Samsung كوريا 400
مليون دولار؛

- ابتداء من سنة 2010 جميع مشاريع المكتب الشريف للفوسفات يتم توكيلها إلى مكتب دراسات أمريكي، يكلفون 600 مليون درهم سنويا.

على مستوى مناصب الشغل حاليا، يوجد أكثر من 408 ألف عامل أجنبي في الجرف الأصفر، هل يمكن أن يقول لنا السيد وزير التشغيل عدد التراخيص القانونية التي سلمتها الوزارة للشركات الأجنبية العاملة بالجرف الأصفر؟ ونطالبكم أن تفتحوا تحقيقا في هذا الموضوع.

الاختلال الرابع، للأسف، لن أتمكن من سرده، سأنتقل معكم، أمام هذه الاختلالات، إلى دعوة الحكومة إلى العمل على الوفاء بالتزاماتها

المتتالية من الاستقلال إلى اليوم، وكيفاش؟ لابد تفاهوا معايا على شي حاجة، الله يجازيكم بخير.

أنا ملي جيت كبحاول.. كنتعتقد بلي حتى الآخرين اللي سبقوني حاولوا، ولكن كايته مسائل حقيقية وعملية، كفسدو هاذ المنطق اللي هو في الحقيقة منطق التعاون واللي هو اللي مطلوب منا نمشيو لو بكلمات وملاحظات، مع الأسف، ضروري نرد عليها، لأننا في النهاية احنا في مجلس المستشارين نحن نمارس السياسة، كيف العمل؟ هل أنا المسؤول ليس فقط عن العيوب والمثالب التي نتحدثون عنها بالنسبة للحكومة، بل حتى على المعارضة؟ أنا الذي بخستكم وأركتكم وأفسدت عليكم جميل زمانكم؟

لا، شوفوا حتى أتما آش دايرين، كتحبوا كتقولوا بلي أنا كنبخس الزعاء ديالكم، واش أنا اتهمت شي زعيم ديالكم بلي هو مع "داعش"؟ اتهمت شي زعيم ديالكم بلي هو مع "النصرة"؟ اتهمت شي زعيم ديالكم بلي هو مع الموساد؟ يعني واش ما كتحشموش؟ واش دبا بغيت نسول واش اللي كاين فيديو، فيديو مصور كيين وكتتوسم من قبل الإسرائيليين يجي يشتم عبد الإله بنكيران؟ راه ماشي معقول! تيخص الإنسان يكون فيه شوية ديال الحياء، ماشي معقول، يكون شوية ديال الحياء، راه احنا كنعياو نترفعو.. في الأخير ماشي أنا اللي درت..

نعم فعلا، الحمد لله، المغرب ما فيش أزمة حكومة، فيه أزمة معارضة، اقرأوا الصحافة، قولها لكم بصراحة، ما يجيوش الناس اللي عندهم مشاكل ديال الهكتارات ديال الغابات داوها للقبائل، لأن الهضرة ساهلة، تحي لها تهمز عندك الحق قانونيا، ولكن أنا كنعقول غير كلمة كتأملك، بالحق أنت كنعقول ألف كلمة ما كنديهاش فيها، لأن المواطنين ما كيديهاش فيها.

اليوم الحكومة كتمتع بالثقة ديال أكثر من 50% ديال المواطنين، وواحد 30 ولا 40% ما عبروش على الرأي ديالهم، في حين أن المعارضة، البعض منها وبعض الرموز ديالها - ما تنعمش ماشي كلشي كاين ناس معقولين ومسؤولين ما عندي ما نقول - اسمحو ليا، ما تجيوش تقولوا ليا تبخسنا والسبي عبد الإله وخلي الناس، الناس من الواجب ديالي نقول ليه الحقيقة باش يعرفوا يميزوا بين الغث والسمين، أنا اللي كنعطل على الطنجرة وعارف أشنو فيها، وملي اتنوما ما تقصروش في الجرائد ديالكم وتقولوا اللي بغيتيو وتتخذوني هدفا أنا والحزب ديالي والحكومة ديالي، ما تنتظروش مني أنه أنا نجي لهنيا ونمد ليكم الحد الآخر، أنا مسلم ماشي مسيحي.

ولهذا، تكون الأمور واضحة بينتنا، إلى رجعتيو معايا للملاحظات وللأختلالات، ولكن أنا في هاذ الحكومة قلت هاذ الشي لرجال الأعمال ملي مشيت عندهم للدار البيضاء، قلت ليه المهم هو تشوفو التوجه ديال الحكومة.

صحيح، يمكن لي نقول ليكم بلي كلشي اللي قلتيو إلى ما كانش صحيح 100% عندو نصيب من الصحة، ولكن أنا كبحاول.. الرشوة أنا اللي جبت الرشوة للمغرب؟ اليوم هاذ الصباح هذا "Transparency"

ولذلك، نقول، السيد رئيس الحكومة، لابد من:

- الحكامة وتطبيق القانون؛
 - ثانيا، أهمية المسؤولية الاجتماعية في كل تفاوض من أجل الاستثمار؛
 - ثالثا، لابد من قانون النقابات حتى تقطع الطريق على المزايدين بالعمل النقابي، والمتاجرين بالعمل النقابي؛
 - رابعا، لابد من قانون الإضراب، حتى يبدو ويتضح حق كل طرف أمام الطرف الآخر؛
 - خامسا، إعادة النظر في مدونة الشغل بما يحقق التوازن المفقود اليوم بين المقاول وبين الأجير.
- شكرا، وأشكر الإخوان في فريق الحركة الشعبية على الدقيقتين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نتقل الآن إلى رد السيد رئيس الحكومة على تعقيبات السادة المستشارين.
تفضلوا، تفضلوا.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

الإخوة المستشارون والمستشارات المحترمون والمحترمات،
أتأسف لأنه تضيعون علينا - طبعا لستم جميعا بطبيعة الحال - فرصة التعمق في الإشكاليات بهدف إحصار الواقع والوعي به ووضع اليد على المقاربات الصحيحة التي من خلالها سنخرج من المأزق، لأنه نحن هنا جميعا في مركب واحد في النهاية، لأنه الكلمات اللي تقدمت، إن لم يكن كلها، فمعظمها فيها أمور نافعة ومجدية وانتقادات صحيحة وأوجه قصور حقيقية.

وأنا لست هنا لأقول لكم أنه هل كل هذا جاء أو حدث فقط لما جئت أنا كرئيس الحكومة. هاذ الشي راه نتيجة، بصراحة، أكثر من قرن من الزمان، هاذي هي الحقيقة، هاذ الشي راه ماشي.. كانت المرحلة الاستعمارية، والمرحلة الاستعمارية تصاوبات بواحد الطريقة، وكانت عنها عواقب، بقينا كنعجرجروها، واش المغرب النافع والمغرب غير النافع، أنا اللي جبتو؟

كانت عندها عواقب، وبقينا كنعجرجروها اليوم، ومن الاستقلال لها، تبارك الله، أنا ملي كنعشوف الناس اللي تيققوا، ماشي يعارضوني، يعارضوني خاصهوم يعارضوا، وإلى عارضوني بشي شوية ديال الشراسة مقبول، ولكن كنعشوف ناس على الأقل هما اللي سيروا هاذ الحكومات

كنتخرج تتقول المغرب رح 11 درجة، انتقل من 91 ل 80 في محاربة الرشوة.

نمشيو عاوتني نقلبو في التفاصيل ديال.. صحيح هذيك التفاصيل مزيانة وخاصنا نقلبو فيها، احنا ملي جينا الإخوان فيما يخص التسهيل ديال المناخ ديال الأعمال احنا واعيين ومتفقين على الإشكاليات اللي تيلاقيوها رجال الأعمال، ولكن مع ذلك رجال الأعمال في المغرب، الحمد لله، كيرجخوا، لو كان ما كانوا كيرجخوا ما غايقاوش وما غيجبوش، تتقولوا ليا نقصت واحد شوية، نقصت واحد شوية، يمكن هاذ العام غادي ننداركوها، إن شاء الله الرحمن الرحيم، ولكن الحمد لله كيجبوا، وباقي كيجبوا وكيسموا، رجال الأعمال تيعرفوا، ملي مشيت عند رجال الأعمال في الدار البيضاء كلهم وقفوا في الكلمات دياهم ملي كانوا كيسولوني وقفوا على القضية ديال التخليص ديال الميزانية ديال المغرب من واحد العدد ديال القيود اللي كانت مكبلاها. عرفتوا شحال وفرنا على الميزانية ديال المغرب بالزيادة في الثمن ديال المحروقات؟ وهاذ الشي الحكومات الماجية، إن شاء الله الرحمن الرحيم، غادية تعرف القيمة ديالو، من 2012 و 2013 و 2014 و 2015 بين 60 و 80 مليار ديال الدرهم، ديروا الحساب وشوفوا العام الأول حوالي 9 مليار ديال الدرهم العام الأول في 2012، العام الثاني فيه 11 مليار ديال الدرهم، العام الثالث 11 زائد 11 العام اللي من بعد، 3 ديال المرات.

ديروا الحساب تشوفوا بين 60 و 80 مليار ديال الدرهم إلى احتسبتوا الثمن ديال البترول واش تيطلع ولا تهبط، هاذ 60 ولى 80 مليار ديال الدرهم، منين كنا غادي نجيوها؟ كنا إما غنتسلفوها إما غادي نقصوها من الإستثمار.

رجال الأعمال آش كيفهموا؟ إلى نقصتي من الإستثمار هو ما غيلقاش فرص، ما غاديش يستثمر، لأنه تيعرف بلي الدولة مرهقة ومخنوقة بمجل يمسه غيرها، يمسه منتج البترول، واحد النهار يقول لها 105 واحد النهار يقول لها 106 واحد النهار يقول لها 107 واحد النهار يقول لها 150.

دبا هاذ الشي، الحمد لله، ما بقاش ما غاديش تبقى الرقابة ديال الدولة مخنوقة، ومعنى ذلك أنه الإمكانيات ديالها غادي تعمل بهم حاجة أخرى، غادي تمشي توجهم للإستثمار، رجال الأعمال تيفهموا بأن الدولة اللي عندها الإمكانيات ديال الإستثمار دولة مزيان يجيوا لها، ويكونوا عندها.

ما تواخذونيش إذا المؤسسات العمومية بحال "المكتب الشريف للفوسفاط" اعطت المشاريع لبعض الشركات الأجنبية، ذاك الشي تيجزع لطلبات العروض، تيجزع لأمر مرتبطة بهم وعندهم الإستقلال ديال التسيير دياهم، وماشي مهم، خاصنا احنا الناس دياولنا حتى هما لأنه ما تبقاوش تتكلموا على المقابلة المغربية وكأنها هي تنتظر أن تفعل لها كل شيء، غير معقول! المقابلة المغربية حتى هي خاصها تحزم راسها وتعرف بلي الزمن تغير، وتعرف بلي التنافسية ولت صعبة، وتعرف بلي الأسواق افتحت وأنه ما غيمكن لناش نتراجعو للور، وحتى هي تبذل مجهودها، وملي يكون

عندها مشكل تجي عند الحكومة.

العيب والعار.. أنا قلت لكم ملي جينا سمحوا ليا تيجخص رجال الأعمال ينوضوا يشهدوا، ملي جينا لقينا بين رجال الأعمال من الناس اللي كانوا تيبيعوا المحروقات، كان منهم من ما بقالو غير ما نعرف أشنو يعمل، كيغوت في الإجتماعات بالله اللي خلقو، الآن ما بقتيش كنشوفو نهائيا.

احنا كنبذلو مجهود وكنتقاتلو مع واحد العدد ديال العوامل والظواهر، بعضها بشري وبعضها إداري وبعضها قانوني، فهمتيني ولا لا؟ ولكن الأمور ما كنتكونش التجاوب والنتائج ما كنتكونش فورية في جميع المجالات، وهنا كيان الأهمية ديال بحال هاذ اللقاء، ملي نجيو ويكون الكلام مسؤول وما يكونش التعريض وما يكون التسفيه، وذيك الساعة احنا راه مستعدين نسمعو وفرحانين إلى توضح لنا واحد الإجراء نعملوه، كنا قادين نعملوه ونفعو فيه بلادنا، لأنه خاصكم تعرفوا أشنو هو رئيس الحكومة والوزراء؟

رئيس الحكومة والوزراء، الإخوان، إلى كانت نيتهم سليمة، راه هو واحد الإنسان كيجي لواحد المرحلة معينة كيخلي الأشغال ديالو كلها، وكيجي كيقابل الشأن العام، مقابل واحد الأجرة كيقتضي بها الحاجيات ديالو، وليني اللي هو اللي مهم عندو هو يطير من الزمان شي حاجة لصالح الدولة والشعب.

هذا هو رئيس الحكومة، لأنه النهار اللي غادي يقولوا لك: آ السيد رئيس الحكومة، لم تعد رئيس الحكومة ستصبح مواطنا عاجزا أن تنفع بلدك من الناحية العملية من اليوم، إيه، اليوم إيه، إلى كان شي إجراء اللي تقدر تديرو، اليوم نقدو نعترو أنه، الحمد لله، كندفعو بلادنا في اتجاه التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية ديال البلاد.

ماشي عيب إلى اعترفنوا بهاذ القضية، تقولوها، قولوا ليا هاذي عندكم مزيانة، ولكن ما تجيوش تقولو ليا هاذ الشي درتية من جيوب المواطنين، لأنه كين واحد المشكل، كين تناقض، كل شي..

أنا بعدا واحد القضية، ملي دخلت لهاذا البرلمان وقبل ما نجي لهاذا البرلمان، وأنا كسمع المقاصة، المقاصة، المقاصة، ملي جيت بديت كصلحها قال لك: لا ما تقيسش جيوب ديال المواطنين وا كيفاش نديرو؟ وربوني؟ كسمع التقاعد، التقاعد، التقاعد، ما تمسش، أنا كنعمل ذاك الشي اللي كنعقد أنه صواب، وكنتحاول نعالج الإختلالات اللي نتجت عليه، ولكن في النهاية اللي كيرجح هي الدولة، وإلى ربحت الدولة كيرجح المواطن. وعاءوا بهاذ القضية، الله يجازيك بخير، راه المغاربة كيقولوا: "إلى عاش النسر كيعيشوا اولادو".

كين واحد المنطق، وقبيلة عطيتكم مثلال كيسيـوه (le misérabilisme)، عنداك تقيس هاذي، عنداك تقيس هذا، عنداك تقيس الآخر، وفي الأخير ككتبي يعني في (le fond du pétrin)، ككتبي في المأزق، (tu patauges) كنتطلع وكهبط، لا.

دبا يمكن لكم تقولو، إلى بغا الله، سبحانه وتعالى، من هنا لنهاية هاذ

اسمح ليا، السيد وزير الداخلية، هنيئاً بالهاتف، ونعاود هنيئاً علانية أنه جيتي عند الناس وقتي لهم الحقيقة، قلتي لهم 300 دوار وزيادة اللي تنكبت، يالا قدرنا نوصلو إلى 103 ديار الدواوير.

هاذ الحكومة هادي دايرة في البال ديالها أتكم مع المواطنين بالحقيقة، ما كنتخافوش ما كنتردوش، ما في كرشناش العجينة، ما ذاك المسائل، راه الأمر لا يفضي إلى آخره فجعل آخره أولاً، ذاك الشي اللي عوالين نديروه، تنجيو وتشرحوه للناس تنوضحو لهم، ما تعاودوش تجيوا وتقولوا ليا: علاش فتحتي الراسال ديال المصحات للقطاع الخاص لأنك ستخلق الربح؟ لأنه اليوم واش كايين الربح ولا ما كايينش في القطاع؟ كايين ولا ما كايينش، آ السي دعيعة؟

اليوم كايين ناس اللي خدمة الصحية التي تقدم لهم ليست كما يجب أن تكون وكذا إلى آخره، إذن بالضبط مناش نتخافو؟ كل شي المشاكل اللي كنتوقعوها واقعة لنا، ولكن احنا ملي كنجيو واحد المقترح باش نخرجو، نيقول لك: أودي هاذ الشي راه ما فيش المصلحة ديال المواطن، إذن احنا في الحقيقة احنا تندافعو على المصالح ديال أشخاص وفئات.

ولهذا أنا باغي نقول لكم، والسيد وزير العدل ما بقاش هنايا، السيد وزير العدل من نهار اللي تعين لليوم وهو في حرب لم تتوقف، وراي ما بغيتش نجيد بعض الأمثلة ديال الإشكاليات اللي كيتطلب منو يتراجع فيها، واش حتى اللي عندو 5.000 درهم ديال المشكل بينو وبين مواطن ما يمكنلوش يوقف قدام القاضي ويدافع على راسو، اعلاش؟ لماذا سنلزمه أن يذهب عند محامي؟

المواطن من حقو يوقف يدافع على راسو فاش ما بغا، كايين مواطنين يمكن يدافعوا على أنفسهم، يمكن يدافعوا على المغرب في الأمم المتحدة، علاش غادي نخرمهم من هاذ الحق؟ الحاجة اللي جا يديرها وزير العدل خاص العالم يتقبل، ماشي معقول!

طبعا العدل هو الأساس، العدل أساس الملك، والسيد وزير العدل مطلوب منو في هاذ المرحلة هادي اللي هو فيها وزير يحاول يصلح العدل، وراه غادي بخطوات، ولكن العرقلة العرقلة العرقلة، والسياسيين يا ريت يفهموا هاذ الحقيقة والواقع، النهار اللي تكون الحكومة عندها الحق يساندوها، لأنه يمكن لك تدير الحساب السياسي، وتقول هادي هي الفرصة باش نتعرض للحكومة ونسفه الأحلام ديالها ونطيح المصادقية ديالها والمشروعية ديالها ونرجح في الانتخابات، ولكن تأكد من واحد القضية، ملي غتخرج في الانتخابات غتلقى راسك مع نفس المشكل اللي كانت كتعاني منه الحكومة السابقة، وحتى هي عاوتاني غتدير معك نفس المعاملة، وأشنو اللي غادي يوقع؟ هو أنه هاذ البلاد غادية تبقى في الأزمات تلو الأزمات، هذا هو القرار اللي قررنا احنا ما نديروهش في هاذ الحكومة.

أنا قلتها للإخوان، قلت لهم: شوفوا اللي كيحي واللي كتجيبو الانتخابات، ياك متبغني، آ السي دعيعة ياك؟ اللي كتجيبو الانتخابات

السنة هادي المحروقات، سواء تعلق الأمر بليصانص ولا المازروط ولا الفيول ولا الفيول الصناعي ولا الفيول ديال الكهرباء، ما بقاتش عند الدولة علاقة بهم، وخاصكم تنفسوا الصعداء، قولوا الحمد لله على لطف الله، واحد الرية ديالنا تخلصنا .. لأن المشكل أشنو هو؟ ملي تمشي تعطي واحد العرق ديالك لواحد الجهة ما عرفتيش ذاك الشي اللي كيدوز من تم، واش كلو مبرر ولا غير شي شوية منو، ما تقدرش، الفلوس هادو، أحسن شيء وهو ما شفناهوم ما شافونا يا رسول الله، صافي هذاك (l'ONE) 4.8 المليار ديال الدرهم اتفقنا معه نعطيوها ليه حتى ل 2017 ياك، السيد الرئيس؟ حتى ل 2017 ما نعاودوش، يدبر راسو، يتحمل مسؤوليتو، راه جالس كيقلب كيفاش يدير باش يقلب على توازنات مالية، شكون اللي ربح؟ الدولة هي اللي غادي تخرج، إن شاء الله الرحمن الرحيم، وطبعا كايين بعض التكاليف كتترتب على بعض المواطنين.

كنتقولوا ليا: دير الضريبة على الثروة، ونهار اللي زنا واحد النسبة على الناس اللي عندهم فوق 30.000 درهم، في الأخير نقول لكم، صدقوني، راه كنبتي نقول غير دبا السياسيين آش تيقولوا بالضبط؟ لأن واحد كيقول لك هكذا وهو بنفسو تعاود يقول لك لا، ماشي هكذا، أودي، الله يهديك، قل لنا واحد الطريق واحدة نمشيو فيها.

فوق 30.000 درهم تقلب عليا العالم! علاش تقيس مالمين 30.000 درهم، طبعا هاذيك الطبقة الوسطى منعرفش اشنو، وقولوا لي كيفاش غندير؟ احنا باقي تنهضرو، أنا ماشي ضد نعمل الضريبة على الثروة ولا نعمل، ولكن راه كل حاجة تيخصها واحد المنطق وواحد المقاربة تكون صحيحة وإلا راه غادي .. ملي جينا نتقولوا ليا المحاربة ديال الفساد، بعد بضعة أسابيع بداوا تيقولوا ليا الناس: السي عبد الإله، راه ما بقا حد بغا يوقع، كل شي ولا مخلوع، خايف ليمشي للسجن.

خاصنا نرجعو الثقة، المواطن يتحمل مسؤوليتو، ولكن يعرف بأنه متابع بالحساب، وخليوا عليكم ذاك المؤشرات و(Les Classements Internationaux)، وذاك الشي.

الوزراء تيقولوا ليا، وخصوصا السيد وزير الدولة، تيقول ليا: السي عبد الإله، هاذ 20 سنة الوضع في المغرب تبدل وتغير، الشعور بالمسؤولية، الشعور بالمراقبة، كل هذا يتحسن يوما بعد يوم، ولكن مازال (on n'est pas sorti de l'auberge)، باقي خاصنا نزيدو، وكل حاجة اللي كتعتبروا واللي خاصها تدار وقتوتها لنا راكم كتقدموا لنا هدية، إلى حيدتوا ذاك الشناقير ديالكم..، لأنه طبيعة الحال..

المغرب اليوم الإخوان، لأن علاش؟ ما كنبغيش واحد القضية ما كنبغيش نجي نبدأ نواجه الكلام ديالكم بكلام يفيد أننا في جنة خضراء، ما كنبغيش، لأن حتى أنا متفق معكم أن بزاف الأمور ما شي هي هديك، ولكن ما تنساوش واحد القضية، تقولها لكم بصراحة، الوضع راه تغير، اليوم الحكومة ما كتخبش.

وزير الداخلية اللي كيستجب فوراً وتيعطي لذيك النقابة الحق ديالها، وهاذ الشي ما كندىروش بمقابل، لأن هذا واجب ديالي، وتناكد هاذ الشي للنقائيين اللي جاوا لعندي، وتقول ليهم أننا أحرار، ديروا الموقف اللي بغيتوه وفي أي موقف بغيتوا، أنا اللي تيهمني هو تاخذوا الحق ديالكم والنهار اللي المحكمة تحكم غنعراف مع من تتعامل، ولكن النقابات لابد تتحمل مسؤوليتها.

اليوم، الإخوان، صدقوني، كايبة شراخ في المجتمع، الشراخ الموجودة في الطبقات العليا استفادات، اخذات حقها بالزائد، الشراخ اللي كانت قادرة باش تنتقد عليها وباش تشاغب عليها وباش تعكر عليها الجو استفادات، ونحن منها والأطر والموظفون والأطباء والأساتذة والمهندسون، تبارك الله. بقت واحد الشراخ تحت محرومة تقريبا، هذه الشراخ أن الأوان أن نهم بها، هي ملي أنت غادي توقف معمل حتى واحد ما غيجي يقول لك: اعلاش وقتيه؟ لأن هي مسكينة كمشي ما غتجيش تطلب منك تؤدي الحساب ولا تطلب منك نخلص لها واحد الأجرة بحال اللي كيوقع في ألمانيا على ما تلقى العمل، هي كمشي وكيرجع الدرري عند باه والخو عند خوه والبت عند مها، فهمتيني ولا لا؟ وتيعيشوا بلي كتب الله، وتبتقاسمو ذيك البركة.

خاصكم تعرفوا المغاربة كيفاش كيعيشوا، راه كاين المغاربة اللي كيعيشوا بيضع مئات من الدراهم في الشهر، كاين اللي كيعطيو لأولادهم في عوض الحليب كيعطيهم ذاك الشي اللي كينتج من الطبخ ديال البلبولة ديال الشعير، ذاك الفقاني ديالها هو اللي كيعطيهو ليهم باش يكبروهم، هاذ المواطنين هاذوا اللي كيهمهم هو يلقاوا العمل، خاصنا نمشيو في اتجاه جميع وتعاونو.

وأنا هنا كندشد على يد كل واحد كيتفهم أنه المعركة النقابية ماشي معركة نجاح نقابة ضد نقابة أو نقابة ضد الحكومة، هي معركة لإحداث التنمية ولتشجيع المستثمرين، وخا نكونوا مضطرين نصبرو في واحد المرحلة، سمعوني وفهموني مزيان آش تنقول ليكم، على ما يجيب الله التيسير، ويكون ذيك الساعات ما نتقاسمو، أما إلى كنا غادي نتقاسمو البؤس لا، وهذا اليوم دور شريف ديال النقابة تتقوم به، ومازال تتقوم به، وبغيتها تزيد تتقوم به. النقابات الحقيقية اللي تبنات في الرحيم ديال الشعب واللي غادية تستمر، إن شاء الله الرحمن الرحيم، بالقيام بالدور ديالها. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لمساهمتم، ورفعت الجلسة.

خاصو يستفد. لا، اللي كتجيبو الانتخابات خاصو يستفد من الرصيد ديالو باش يصلح، ماشي يدخل للحكومة باش يعاود ينجح في الانتخابات، هذا يجب أن يكون حراماً أنه تستعمل الحكومة باش تنجح في الانتخابات. لا، آسيدي، انت جيتي باش تحكم، تدير الإصلاح إلا جاب الله النتائج والانتخابات عطاتك باش تنجح مزيان.

إلى مشيتي إلى خسرتي في الانتخابات ماشي عيب، لأنه ملي كنتدخل تخدم، ملي كنتخلص شي واحد يدخل يخدم كيدخل يخدم بالصحة ديالو، كيخدم بالصحة ديالو، يمكن يضيع الصحة ديالو، ولكن خدم ونتج، بحال اللي قال الأخ قبيلة "غرسوا فاكلنا ونغرس فياكلون"، ماشي "اكلنا ما غرسوا ونريد أن ناكل ما سوف يجدون فلا يجدون شيئاً في المستقبل"، وهاذ هو اللي كاين، كاين اللي كياكل ما يشبع، كيقول ليا: اعلاش كتقول للناس العمولات؟ واش هاذيك العمولات أنا غير جيت اختلقتها من راسي؟ كل شي عارف العمولات، شكون اللي كياخذ العمولات، شكون اللي كيحتمل الأراضي؟ شكون اللي داير المليشيات؟ كلشي عارف.

هاذي هي الحقيقة وهذا هو الواقع، ولابد تقولو، وخاصنا شي واحد يقولو في هذا المغرب، لأن واحد النهار كنت في حوار مع واحد من الوزراء ديالي المحترمين، وقال ليا الاستقلال ديال القضاء عند من؟ راه حتى القضاء في بعض الأحيان إذا تخلت عنه الدولة، خصوصا السلطة العليا - لا قدر الله - سوف يقع فريسة للآخرين، الدولة خاصها تكون فاهمة وعارفة آش كيوقع، راه احنا ماشي جينا لينا باش بعض الجرائد يتكلموا فينا مزيان، راه جينا باش يتصحح المسار ديال الدولة في الاتجاه اللي يكون فيه المصلحة الحقيقية ديال المجتمع في المستقبل، ماشي باش نرضيو بعض الأطراف.

كلمة أخيرة، بغيت نختم بها للإخوان، فيما يخص النقابات وتطبيق القانون والقانون ديال الإضراب وديال النقابات، هاذي كلها أمور والالتزامات كايبة في الدستور، احنا ما يمكن لناش نزيغو عنها يمينة ولا يسرة، ولكن أنا ما غنقولش النقابات كلهم، ولكن كشتيق بلي النقابات عندها واحد الدور اللي خاصها تتقوم به، ولكن باش تتقوم به مزيان وعلى الوجه الصحيح، لابد..

وراه نقول ليكم راه كاين نقابات كصيفط ليهم التهاني ديالي رسمياً وعلانية للمواقف ملي كيرفضوا باش تدخل السياسة في النقابة، ملي كيتاخذوا مواقف اللي مشروعة، وأنا ما كندخلش في النقابات، النقابات ملي كيجيو لعندي باش نصفهم كصفهم، أنا ما كنفافش من النقابات، ملي يجي عندي واحد المسؤول ديال النقابة ويقول ليا بلي أنا منعوني قبل ما تصدر المحكمة الرأي ديالها، منعوني من واحد النشاط، كنتصل بالسيد